

A

LIBRARY

الأمم المتحدة



1980

Distr.
GENERAL

A/CONF.94/23

27 May 1980

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

UN/ISA COLLECTION

المؤتمر العالمي

لعقد الأمم المتحدة للمرأة:
المساواة والتنمية والسلام



كوبنهاغن ، الدانمرك

١٤ - ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٠

تقرير اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي لعقد
الأمم المتحدة للمرأة عن دورتها الثالثة

(مقر الأمم المتحدة ، ٧ - ١٨ نيسان/أبريل ١٩٨٠)

المحتويات

الفقرات الصفحة

		أولا - الاجراءات التي اتخذتها اللجنة التحضيرية في دورتها الثالثة
٤	١٦ - ١	ثانيا - استعراض التقارير الموضوعية عن البنود ٧ ، و ٨ ، و ٩ ، و ١٠ من جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر و
		النظر في تقارير الاجتماعات التحضيرية الاقليمية والقطاعية
٧	١٨٨ - ١٧	ألف - آثار الفصل العنصرى على المرأة في الجنوب الافريقي
٧	٣٦ - ١٧	باء - استعراض وتقييم التقدم المحرز والعقبات التي ووجهت في بلوغ أهداف عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام ، على الأصعدة الوطنية والاقليمية والدولية ، من ١٩٧٥ الى ١٩٨٠ ، بما يتمشى مع خطة العمل العالمية لتنفيذ أهداف السنة الدولية للمرأة
١٢	٦٤ - ٣٧	جيم - برنامج العمل الخاص بالنصف الثاني من عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام ، ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، والرامي الى تنفيذ خطة العمل العالمية
١٨	١٠٢ - ٦٥	دال - حالة النساء اللاجئات في جميع انحاء العالم .
٢٥	١٢٠ - ١٠٣	هاء - آثار الاحتلال الاسرائيلي على المرأة الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة وخارجها .
٢٨	١٦٩ - ١٢١	واو - النظر في تقارير الاجتماعات الاقليمية والقطاعية
٣٥	١٨٨ - ١٧٠	ثالثا - استعراض أية تقارير أخرى تحيلها الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين ولجنة مركز المرأة في دورتها الثامنة والعشرين
٤٠	١٩٣ - ١٨٩	

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٤١	٢٠٣ - ١٩٤	رابعاً - المسائل المتعلقة فيما يتصل بتنظيم المؤتمر وأنشطة أخرى تتعلق بالأعمال التحضيرية للمؤتمر
٤٣	٢٠٤	خامساً - اعتماد تقرير اللجنة التحضيرية عن دورتها الثالثة.....
٤٤	٢١٢ - ٢٠٥	سادساً - تنظيم الدورة الثالثة

المرفقات

٤٦	الأول - الحضور
٤٨	الثاني - جدول أعمال الدورة الثالثة
٤٩	الثالث - قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة التحضيرية في دورتها الثالثة

أولا - الاجراءات التي اتخذتها اللجنة التحضيرية في دورتها الثالثة

الوثائق التي ستقدم في إطار البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر :

” استعراض وتقييم التقدم المحرز والعقبات التي ووجهت في بلوغ أهداف عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام ، على الأصعدة الوطنية ولاقليمية والدولية ، من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٠ ، بما يتمشى مع خطة العمل العالمية لتنفيذ أهداف السنة الدولية للمرأة ”

- ١ - اتفقت اللجنة على ان التقارير المتعلقة بالاستعراض والتقييم يجب أن تراعي الآراء التي يعرب عنها في اللجنة التحضيرية ويجب ان تتضمن التصويبات المتعلقة بالحالة في بعض البلدان ، وفقاً لما تشير اليه وفود تلك البلدان .
 - ٢ - كما اتفقت اللجنة على ضرورة وضع تقارير استعراضية موجزة تقدم الى المؤتمر فيما يتعلق بالمجالات التالية :
- (أ) آثار العلم والتكنولوجيا على توظيف المرأة ؛
- (ب) دور وسائل الاعلام كعنصر من عناصر التنمية اللازمة لتقدم المرأة ؛
- (ج) والمرأة في المناطق الريفية (الأرض ، والائتمان ، والتعاونيات ، والأغذية ، والمياه) .

الوثائق التي ستقدم في إطار البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر :

” برنامج العمل الخاص بالنصف الثاني من عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام ، ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، والرامي الى تنفيذ خطة العمل العالمية ”

- ٣ - في الجلسة ٤١ التي عقدتها اللجنة التحضيرية في ٩ نيسان /ابريل ، اتفقت اللجنة على انشاء فريق عمياغة يتولى دراسة واستعراض مشروع برنامج العمل للنصف الثاني من عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام ، ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، الذي يستهدف تنفيذ خطة العمل العالمية من أجل تنفيذ أهداف السنة الدولية للمرأة (١) .

(١) تقرير المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة ، مدينة مكسيكو ، ١٩ حزيران /يونيه - ٢ تموز /يوليه ١٩٧٥ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع B.75.IV.1) ، الفصل الثاني ، الفرع ألف .

- ٤ - وعقد فريق الصياغة ثماني جلسات عدل خلالها مشروع برنامج العمل فيما يتعلق بالتدابير التي ستتخذ على الصعيد الوطني وكذلك على الصعيدين الاقليمي والدولي . و صدر تقرير الفريق بوصفه ورقة اجتماع .
- ٥ - ونشرت اللجنة في تقرير فريق الصياغة في جلساتها من ٥١ الى ٥٤ المعقودة في ١٧ ، و ١٨ نيسان / ابريل ، وأقرته بالصيغة التي نقح بها شفويا أثناء النقاش . كما أقرت مشروع الفرع الممنون وتقديم المساعدة الى النساء اللاجئات في جميع أنحاء العالم " (A/CONF.94/PC/L.27) الذي اقترحت استراليا وباكستان والفلبين اذ رآجه في الجزء الثاني من مشروع برنامج العمل المتعلق بالتدابير التي ستتخذ على الصعيدين الاقليمي والدولي .
- ٦ - وأثناء نذر اللجنة في تقرير فريق الصياغة احتفظ عدد من الممثلين بمواقف حكوماتهم حيال بعض الفقرات والفروع في مشروع برنامج العمل . وترد تلك التحفظات في مشروع برنامج العمل الذي سيقدم الى المؤتمر في الوثيقة A/CONF.94/22 .
- ٧ - في الوقت ذاته طلبت اللجنة ان يعمم مشروع برنامج العمل ، بالصيغة التي أقرتها اللجنة ، في موعد لا يتجاوز مطلع أيار / مايو ١٩٨٠ . ولتسهيل عمل المؤتمر والى من المشتركين فيه ان يقدموا تعديلاتهم على مشروع البرنامج بالصيغة التي أقرتها وأن يرسلوها كتابة الى أمانة المؤتمر في موعد لا يتجاوز ١ حزيران / يونيه ١٩٨٠ . والى الى أمانة المؤتمر ان تجمع التعديلات في وثيقة موعدة تعرض على المؤتمر .

الوثائق التي ستقدم في إطار البند الجديد . ١ من
جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر :

" آثار الاحتلال الاسرائيلي على المرأة الفلسطينية
داخل الأراضي المحتلة وخارجها "

- ٨ - اوصت اللجنة ، رهنا بالتحفظات المبينة في الفصل الثاني ، الفرع هـ ، أدناه ، بأن يعرض على المؤتمر التقرير المعنون " الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الفلسطينية ، داخل الأراضي المحتلة وخارجها " والذي أحاله الاجتماع التحضيري الاقليمي الذي عقدته اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بشأن المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة ، ١٩٨٠ (E/ECWA/SDHS/CCNF.4/6/Rev.1) (٢) .

وثائق معلومات أساسية ستعرض على المؤتمر

- ٩ - أوصت اللجنة ، عملاً بالفقرة ٣ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٠ / ٥ المؤرخ في

(٢) سيعمم تحت الرمز A/CONF.94/21 .

١٧ نيسان /ابريل ١٩٨٠ ، بأن يقدم تقرير المقرر الخاص عن أثر وسائط الاعلام الجماهيرى على الايدار المتغيرة للرجل والمرأة (E/CN.6/627) كوثيقة معلومات أساسية في اطار الهند ٨ من جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر ، وذلك بعد ان ينقح على نموء التعليقات المبداه في الدورة الثامنة والعشرين للجنة مركز المرأة .

تنظيم المؤتمر وأنشطة أخرى تتمثل بالتحضير للمؤتمر

١٠ - قررت اللجنة ، رحماً بتحفُّل ابدته مجموعة الدول الافريقية (انظر الفقرة ١٤٩ أ د -هـ) أن تقدم الاقتراح التالي الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بعدد وتوزيع المناصب في مكتب المؤتمر :

(أ) تشغل كل مجموعة اقليمية أحد المناصب الرئيسية الخمسة في عضوية مكتب المؤتمر ، الا وحي منصب الرئيس ، ومنصب المقرر العام ، ومنصب رئيس كل لجنة من اللجنتين الرئيسيتين ، ومنصب رئيس لجنة وثائق التفويض . واذا وافق المجلس على ذلك الاقتراح فستدخل أمانة المؤتمر التمديدات التي يستتبعها ذلك على النظام الداخلي المؤقت للمؤتمر ؛

(ب) يعين نواب الرئيس الاثنان والعشرون من المجموعات الاقليمية على النحو التالي ، مما يجعل اجمالي عدد مناصب المكتب ٢٧ :

الدول الاسيوية (٥ أعضاء) ؛

الدول الافريقية (٦ أعضاء) ؛

دول امريكا اللاتينية (٤ أعضاء) ؛

دول أوروبا الشرقية (٣ أعضاء) ؛

دول أوروبا الغربية ودول أخرى (٤ أعضاء) .

١١ - وأوصت اللجنة بأن تشل كل مجموعة اقليمية في مكتب كل من اللجنتين الرئيسيتين .

١٢ - وزاقت اللجنة على أن توسي المؤتمر بأن يحال البندان ٨ (أ) ، و ٩ (أ) (اللذان يعالجان موضوعات يشملها هذان البندان على الصعيد الوطني) ، والبندان ٧ (أ) و ١٠ (أ) الى اللجنة الأولى وأن يحال البندان ٨ (ب) ، و ٩ (ب) (اللذان يعالجان الموضوعات التي يشملها هذان البندان على الصعيد الدولي) ، والبند ٩ (ج) ، و ٧ (ب) ، و ١٠ (ب) الى اللجنة الثانية .

١٣ - وتقدمت الى اللجنة اقتراحات بجداول زمنية بديلة لتنظيم أعمال المؤتمر . وتم الاتفاق على جدول زمني وطلب من أمانة المؤتمر أن تدرجه كمرقق للوثيقة المتعلقة بتنظيم الأعمال التي ستقدم الى المؤتمر (٣) .

- ١٤ - وتم الاتفاق على ضرورة البدء في المشاورات السابقة للمؤتمر يوم الأحد ١٣ تموز/يوليه ، ومواصلة ذلك في صباح يوم الاثنين ١٤ تموز/يوليه . وطلب الى أمانة المؤتمر أن تتشاور مع حكومة الدانمرك من أجل اتخاذ الترتيبات المناسبة .
- ١٥ - وتم الاتفاق على تقديم توصية بأن يتراأس رئيس اللجنة التحضيرية المشاورات السابقة للمؤتمر .
- ١٦ - ووافقت اللجنة على بقية الاقتراحات التي بينتها الأمانة في الوثيقة A/CONF.94/PC/18 (٤) .

ثانيا - استعراض التقارير الموضوعية عن البنود ٧ ، و ٨ ،
و ٩ ، و ١٠ من جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر

و

النظر في تقارير الاجتماعات التحضيرية الإقليمية والقطاعية

ألف - آثار الفصل العنصرى على المرأة فسي
الجنوب الافريقي

- ١٧ - نظرت اللجنة التحضيرية في البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المعنون " الوثائق المقدمة في إطار البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر [آثار الفصل العنصرى على المرأة في الجنوب الافريقي '] " في جلستها ٤٤ ، و ٤٥ المعقودتين في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٠ . ولأغراض نظر اللجنة في هذا البند كان أمامها ثلاثة تقارير من اعداد الأمين العام : " دور المرأة في النضال من أجل التحرر في زيمبابوى وناميبيا وجنوب افريقيا " (A/CONF.94/5) ؛ و " تدابير لمساعدة المرأة في الجنوب الافريقي " (A/CONF.94/6 ، و Add.1) ؛ و " آثار الفصل العنصرى على مركز المرأة فسي الجنوب الافريقي " (A/CONF.94/7) .
- ١٨ - وعند ما عرضت الأمانة العامة للمؤتمر التقارير أوضح أنها قد أعدت بعد اجراء مشاورات مطولة مع حركات التحرير الوطني في الجنوب الافريقي التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية ، ومع منظمة الوحدة الافريقية نفسها ، ومع مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، ومع مجموعة من المنظمات التي تعالج قضايا تتعلق بالجنوب الافريقي . وقالت أنه بالنظر الى أن الباحثين أغفلوا هذا الموضوع اغفالا شديدا في الماضي فقد قامت أمانة المؤتمر بجهد كبير في مجال البحوث بقصد العثور على أكبر قدر ممكن من المواد .
- ١٩ - وذكرت الأمانة العامة للمؤتمر أن التقارير المعروضة على اللجنة التحضيرية تستهدف توضيح دور المرأة في الجنوب الافريقي ، وأولهما المساهمة مع الرجل في تحقيق التحرير الوطني ، بوصف ذلك شرطا أساسيا لأى تغيير حقيقي في المركز الاجتماعى للمرأة ؛ وثانيهما خلق نظم اجتماعية

(٤) ستظهر في الوثيقة A/CONF.94/3 .

جديدة بعد التحرير تضمن للمرأة دورا مساويا لدور الرجل . وشددت على أن التقارير كانت قد كتبت قبل انتمار روبرت موغابي واتحاد زمبابوي الافريقي الوطني (" زانو ") - الجبهة الوطنية في زمبابوي .

٢٠ - وذكرت أن التقرير المتعلق بأثار الفصل العنصرى على مركز المرأة في الجنوب الافريقي (/CONF.94/7) يستعرض الآثار المدورة للفصل العنصرى في المناطق الريفية والحضرية على العمالة ، والصحة والتعليم والنمط الاجتماعي . وأشارت ان التقرير المتعلق بدور المرأة في الشمال من أجل التحرير في زمبابوي وناميبيا وجنوب افريقيا (/CONF.94/5) يعطي تحليلا تاريخيا للكيفية التي استطاعت بها المرأة أن تلعب ذلك الدور الديناميكي والجرىء في مساعدة الجهود الرامية الى استئصال العنصرية والفصل العنصرى وذلك على الرغم من العقبات الجسيمة التي فرضتها نظم الحكم في تلك البلدان على النساء .

٢١ - وأشارت الى أن التقرير المتعلق بتدابير مساعدة المرأة في الجنوب الافريقي (/CONF.94/6) ، و Add.1) قد ناقح على نحو المدخلات والاقتراحات التي قدمت في الدورة الثانية للجنة التحضيرية . وقد استهدفت التدابير المجالات التالية : تقديم المساعدة القانونية والانسانية والأدبية والسياسية للمرأة في الجنوب الافريقي ؛ والتدريب لدمج المرأة في المراكز القيادية والداعمة داخل حركات التحرير الوطني ؛ وتقديم التدريب والمساعدة لتمكين المرأة بعد التحرير من القيام بأدوار نشطة في تعمير بلادها ؛ والدعم الدولي للمرأة في الجنوب الافريقي والتعاون معها . ووفقا لطلب اللجنة التحضيرية في دورتها الثانية أضيفت قائمة البرامج الجارية لتقديم المساعدات في الجزء الثاني من التقرير (انظر /CONF.94/6) وفي اضافة التقرير (/CONF.94/6/Add.1) .

٢٢ - وأكدت الأمانة العامة للمؤتمر ضرورة قيام اللجنة التحضيرية بتقديم أية توصيات محددة قد تراها لازمة .

٢٣ - واستعرضت المراقبة عن اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى الدور الذى تلعبه المرأة في الشمال ضد الفصل العنصرى على الرغم من المحوقات التي تقف في طريقها بسبب السياسات التقييدية لنظام الفصل العنصرى . وأشارت الى قرارات الجمعية العامة بشأن المرأة والأطفال في جنوب افريقيا ، والتي جلبت فيها الجمعية من جميع الدول الأعضاء المساهمة في تقديم المساعدات لتلبية الاحتياجات الخاصة للمرأة والأطفال الذين يعيشون في ظل الفصل العنصرى من أجل تخفيف الآلمهم وتمكينهم من مواصلة الشمال ضد الفصل العنصرى . ودعت النساء الى تشجيع التضامن مع النساء في جنوب افريقيا عن طريق الاشتراك في حلقات دراسية مثل الحلقتين اللتين عقدتا في هلسنكي ومونتريال حول النساء اللائي يعشن في ظل الفصل العنصرى . وأعبت عن الأمل في أن تحال نتائج الحلقتين الدراسيتين المذكورتين الى المؤتمر العالمى .

٢٤ - وذكرت المراقبة عن المؤتمر القومى الافريقي (جنوب افريقيا) أن حالة المرأة في جنوب افريقيا قد تحسنت تدريجيا منذ عام ١٩٧٥ بدلا من أن تتحسن . فقد دفعت آلاف النساء للخيش في مناطق للتخلى منهن تعرف باسم " البانتوستانات " وذلك في اطار مواصلة نظام الحكم جهوده الرامية الى بلجنة جنوب افريقيا . والمرأة هي الضحية الأولى لنسبة البطالة المرتفعة في جنوب افريقيا .

والفصل العنصرى ألقى النهايات والأهداف التي تسعى جميع النساء لتحقيقها في إطار عقد الأمم المتحدة للمرأة . وأكدت أن الوثائق عن الفصل العنصرى المعروضة على اللجنة التحضيرية تصف وصفا جيدا كلا من حالة المرأة والدور الذى تلعبه في مقاومة الفصل العنصرى . وشددت على أنه لا يمكن للنساء أن يحققن المساواة الا اذا دمر نظام الفصل العنصرى ؛ ولذلك فان تدابير تقديم المساعدة التي من شأنها أن تعزز قدرة المرأة على الاشتراك في ذلك النضال هي في الواقع تدابير حاسمة للغاية . ويتعين على النساء أن يعملن في سبيل انهاء تعاون الحكومات مع جنوب افريقيا . واقترحت ضرورة بذل كل جهد ممكن لتنفيذ تدابير تقديم المساعدة تنفيذاً فعالاً . واختتمت كلامها قائلة أنه ينبغي جمع التقارير المتعلقة بالفصل العنصرى المعروضة على اللجنة التحضيرية في كتيب حتى يمكن نشر المعلومات التي تتضمنها تلك التقارير على أوسع نطاق ممكن .

٢٥ - وأوضحت المراقبة عن مؤتمر الوند وبين الافريقيين لآزانيا استراتيجية نظام الفصل العنصرى المتمثلة في سياسة فرق تسد ، وذلك عن طريق تطبيق سياسة البانتوستانات أو "الأولمان" وعن طريق ما يسمى مدن السود . وأوضحت بالتفصيل آثار الفصل العنصرى على ما تتلقاه النساء من تعليم ورعاية صحية في البانتوستانات ؛ وعلى توزيع الأراضي وعلى خلق صناعات "الحدود" . وأعربت عن استيائها لاستغلال الأطفال وتشغيل الأطفال وحالات اختطاف الأطفال الفعلية وخاصة التدبير المنهجى للأسر نتيجة قوانين الفصل العنصرى بصفة عامة وبفعل نظام اذون المرور بصفة خاصة . وقالت ان هذه السياسات اسفرت عن صدمات نفسية وبدنية جسيمة لجميع أبناء جنوب افريقيا . وبالإضافة الى دعوتها الى تقديم جميع أشكال المساعدة فقد دعت منظمة الصحة العالمية الى التحقيق في توزيع عقاقير سريعة مدرة على النساء السود في جنوب افريقيا . وأخيراً حذرت المجتمع الدولي من أن يلهيه ما يسمى بـ "التغييرات" التي يجريها النظام العنصرى فهي تغييرات لا تستهدف سوى الخداع . وقالت أنه يتعين على المؤتمر العالمى ان يبرز حالة النساء في جنوب افريقيا لانها تخلق تهديداً للسلم ليس فقط في افريقيا بل في العالم بأسرة . ودعت نساء العالم الى تبني قضية الآلام الانسانية في جنوب افريقيا كجزء من قضاياها والى تأييد النضال من أجل التحرير وتقرير المصير في جنوب افريقيا .

٢٦ - واعربت الممثلات عن تأييدهن للشعوب المقهورة في الجنوب الافريقي وللتدابير المقترحة بشأن تقديم المساعدة لآعانة النساء . وشكرن حركات التحرير على ما اسهمت به في عمل اللجنة . ثم قدم العديد من الممثلات اقتراحات بناءة لتحزيز تدابير تقديم المساعدة للنساء في الجنوب الافريقي ، وهي الاقتراحات المبينة في التقرير الذى الصلة (A/CONF.94/6 ، Add.1) .

٢٧ - واعربت ممثلات كثيرات عن شعورهن بالرضا لأن تدابير تقديم المساعدة الموسوفة في الوثيقتين A/CONF.94/6 ، و Add.1 لا تدعو سوى الى زيادة المساعدات وفي بعض الحالات زيادة الاموال المخصصة بصورة محددة لتقديم المساعدة القانونية للنساء في جنوب افريقيا وناميبيا بدلاً من أن تدعو الى استحداث صندوق جديد للدفاع القانوني عن النساء لأن المؤسسات القائمة تحتاج الى الاحاطة اكثر بالاحتياجات المحددة للنساء في الجنوب الافريقي .

٢٨ - وعلى ضوء ما تقدم طلبت ممثلات عديدات اجراء حصر للمصادر الاقتمادية الحالية لتلك الصناديق مثل برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبى للجنوب الافريقي ، وصندوق الأمم المتحدة

الاستئماني لجنوب افريقيا . وطلبت احدى الممثلات توفير المبادئ التوجيهية المتعلقة بتوزيع تلك الاموال وذلك لضمان قدرة المؤسسات القائمة التي تقدم المساعدات للشعوب المتفورة في الجنوب الافريقي على تلبية احتياجات النساء تلبية كافية (٥) .

٢٩ - و اشار العديد من الممثلات مع الارتياح الى أن شعوب زيمبابوي قد اذفرت باستقلالها بعد تقديم الوثائق . وطلب ان ادخل التغييرات المناسبة في الوثيقة عن آثار الفصل العنصري على مركز المرأة في الجنوب الافريقي (S/CONF.94/7) . وقالت احدى الممثلات انه ينبغي معالجة دور المرأة الزيمبابوية في الوثيقتين S/CONF.94/6 ، و S/CONF.94/7 في الفرع أولا ، الفرع الجزئي جيم ، بشأن التدريب والمساعدة لتمكين النساء من الاضطلاع بعد التحرير بادوار نشطة في تعمير بلدانهن .

٣٠ - وطلب العديد من الممثلات توزيع الوثائق المعروضة على اللجنة على أوسع نطاق ممكن . وكان هناك توافق عام في الآراء بأن تجميع الوثائق الثلاث في كتاب أو كتيب واصدارها كمنشور من منشورات الأمم المتحدة كي يوزع على نطاق دولي . وأشارت احدى الممثلات الى انه ينبغي تعبئة وسائل الاعلام تعبئة فعالة كي تتحدث عن محنة المرأة وعن الدور الذي تلعبه في النضال ضد الفصل العنصري

٣١ - وأشارت احدى الممثلات الى ان المؤتمر الاقليمي الثاني للجنة الاقتصادية لافريقيا قد دعا الى الدعم المتجدد غير المشروط للنضال المرأة ضد الفصل العنصري . ودعت ممثلة أخرى الى زيادة المساعدات التي تقدمها الدول الصناعية الناشئة بالاضافة الى زيادة المساعدات التي يقدمها المتبرعون التقليديون من البلدان الصناعية .

٣٢ - وذكر عدد من الممثلات انه ينبغي للمؤتمر العالمي ان يبرز مدى ما اسهم به تعاون بعض البلدان مع جنوب افريقيا في المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية في دعم نظام حكم جنوب افريقيا . وتبني مناشدة حكومات تلك البلدان كي تنفذ العديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التي تطالب بوضع حد لذلك التعاون . وقلن انه ينبغي كذلك توجيه النداءات الى الحكومات التي لم تمدد حتى الآن على مختلف الاتفاقيات المتعلقة بالفصل العنصري ان تفعل ذلك .

٣٣ - وفي الوقت الذي أعربت فيه احدى الممثلات عن تأييدها القوي لأهداف التدابير المقترحة للمساعدة ، ذكرت ان حكومتها تعتقد بضرورة تقديم المساعدات عن طريق هيئات منظومة الأمم المتحدة لجميع الشعوب المتفورة في الجنوب الافريقي بغض النظر عن انتماءاتها السياسية وانه ينبغي ألا تناط بحركات التحرير فقط مهمة ادارة برامج المساعدة .

٣٤ - وذكرت احدى الممثلات انه ليس بوسع حكومتها ان تؤيد اجزاء من الفقرة ٤٣ (ب) ، و (د) في الوثيقة S/CONF.94/6 لانها تعتقد ان التجارة العادية مع جنوب افريقيا يجب الا تتوقف بقصد بناء الضمير العنصري . كما ذكرت أنه ليس بوسع حكومتها ان تؤيد الفقرة ٤٣ (ج) لانها لا تعتقد بضرورة تقديم المساعدة لأغراض الكفاح المسلح .

(٥) وجه انتباه اللجنة التحضيرية في ذلك السند الى تقرير الأمين العام عن برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريب للجنوب الافريقي (S/34/571) ، وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا (S/34/661) .

٣٥ - وأعرب العديد من الممثلات عن الأمل في ان تلاقي تدابير تقديم المساعدة تأييدا واسـع النطاق وان تحظى بمزيد من الدعم في المؤتمر العالمي . وكان هناك تشديد على ان تنفيذ تلك التدابير هو شرط اساسي لتقديم المساعدة الى النساء في الجنوب الافريقي . وأشار الى ان احـد طرق المساعدة في ضمان التنفيذ الفعال للتدابير يتمثل في انشاء وظيفـة ضمن منـظومة الأمم المتحدة لتكون نقطة وصل تعنى بمراقبة ذلك التنفيذ .

٣٦ - وردت الأمانة العامة للمؤتمر قائلة انه بعد الدورة الثانية للجنة التحضيرية استشارت أمانة المؤتمر مركز مناهضة الفصل العنصرى ومسؤولي صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيـا ومنظمات أخرى تقدم المساعدة القانونية لأولئك الذين يخضعون للقمع في جنوب افريقيا . وتقرر انه بسبب الموقف الحساس جدا داخل جنوب افريقيا فان من الا صوب استخدام الجهاز القائم لتقديم المساعدة القانونية للنساء والتوصية بتخصيص أموال للسجينات السياسيات . وقالت انه لهذا السبب غيرت فكرة انشاء صندوق خاص للدفاع القانوني للجنوب الافريقي الى الاقتراح الحالي الوارد في الفقرة الفرعية ١٨ (أ) من الوثيقة A/CONF.94/6 . وقالت ان أمانة المؤتمر ستدخل التغييرات المناسبة في الوثائق كي تعكس تحرر شعب زمبابوى .

باء - استعراض وتقييم التقدم المحرز والعقبات التي ووجهت في بلوغ أهداف عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام ، على الأصعدة الولئية والاقليمية والدولية ، من ١٩٧٥ الى ١٩٨٠ ، بما يتماشى مع عمالة العمل العالمية لتنفيذ أهداف السنة الدولية للمرأة

٣٧ - نظرت اللجنة في البند ٣ (ب) من جدول أعمالها ، الممنون " الوثائق المقدمة في إطار البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر استعراض وتقييم التقدم المحرز والعقبات التي ووجهت في بلوغ أهداف عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام ، على الأصعدة الولئية والاقليمية والدولية ، من ١٩٧٥ الى ١٩٨٠ ، بما يتماشى مع خطة العمل العالمية لتنفيذ أهداف السنة الدولية للمرأة] " ، وذلك في جلساتها من ٣٨ الى ٤٣ ، المعقودة في الفترة من ٧ الى ١٠ نيسان / أبريل ١٩٨٠ . وكان معروفا على اللجنة ، كي تنظر في هذا البند ، تقارير الأمين العام عن استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل فيما يتعلق بالعمالة (A/CONF.94/8)؛ والصحة (A/CONF.94/9) ، والتعليم (A/CONF.94/10) ؛ والأجهزة والتشريعات الولئية (A/CONF.94/11) ؛ والتخطيط الولئي (A/CONF.94/12) ؛ والمشاركة السياسية والتعاون الدولي وتميز السلم الدولي (A/CONF.94/13) ؛ (٦) وتقارير الأمين العام عن استعراض أنشطة الوكالات المتخصصة ومؤسسات منازومة الأمم المتحدة الهادفة لتحقيق أهداف عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام (A/CONF.94/20) .

٣٨ - ولا عدلت الأمانة العامة للمؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة ، لدى تقديمها هذا البند ، أن التقارير الستة بشأن استعراض وتقييم التقدم المحرز على الصعيد الولئي تشمل مجالات العمل الرئيسية التالية ، كما عددتها الخطة العالمية : العمالة ، والتعليم ، والصحة ، والتخليل القومي والأجهزة والتشريعات الولئية ، والمشاركة السياسية وتميز السلم العالمي . وأوضحت أن التليل الشامل يستند الى ردود على استبيان كان قد أرسل الى الحكومات ، والى بيانات وردت من الوكالات المتخصصة والى دراسات وبحوث أخرى شتى . وقالت انه لدى اعداد هذه التقارير ، كان قد تم تلقي ٨٦ ردا من دول أعضاء ، وكان قد تم تلقي ٩٣ ردا حينما بدأت اللجنة التحضيرية دورتها الثالثة - أى بزيادة ٢٣ ردا عما كان مرتقبا .

٣٩ - وأكدت الأمانة العامة للمؤتمر العالمي أن التقارير الخامسة بالاستعراض والتقييم تركز في المقام الأول على الاتجاهات والتدابير القطاعية لادماج المرأة في الحياة الولئية . بيد أن الاتجاهات والتدابير ، التي تم استعراضها وتقييمها في التقارير ، مترابطة . ولا ينبغي أخذها على حدة بمعزل عن القطاعات الأخرى وانما ينبغي بالأحرى صياغتها وتنفيذها في إطار الأوضاع الدوليية والولئية ، التي من شأنها اما أن تعزز فعاليتها أو تعوقها . وفي النهاية ، أوضحت أن التقارير تتضمن عددا من الخصائص المشتركة وهي : تحليل للاتجاهات الأخيرة ، والمحددات والخصائص

(٦) مصدر أصلا تحت الرمز E/CN.6/636

الرئيسية لتلك الاتجاهات ، ودراسة كل من الاختلافات الاقليمية والاختلافات في الظروف الاقتصادية والسياسية ، واستعراضى للتدابير التي اتخذتها مؤخرا الدول الأعضاء لتحسين مركز المرأة . ويستهدف التحليل الشامل تحديد المشاكل والعقبات الرئيسية وذلك بغية وضع مشروع ، يتعلّق بمزيد من الواقعية ويمكن تحقيقه ، لبرنامج العمل للنصف الثاني من العقد .

٤٠ - وأبلغت الأمانة العامة للمؤتمر العالمي للجنة التحضيرية بأنه نظرا لضيق الوقت فلن يتسنى الفراغ من التقرير الخاص بالبرامج الاقليمية والعالمية في وقت يتيح للجنة دراسته وسيقدم مباشرة الى المؤتمر .

٤١ - وأعرب عدد من الممثلات عن تقديرهن للتقارير الخاصة بالاستعراض والتقييم ، وذكرن أنها توفر معلومات مفيدة وهامة وموضوعية بشأن حالة المرأة على الصعيد العالمي .

٤٢ - وفيما يتعلق بالتقرير الخاص بالعمالة (A/CONF.94/8) ، لاحظت عدة ممثلات أنه يوفّر استعراضا شاملا للحالة الاقتصادية للمرأة . وفي الوقت نفسه ، يلزم تعزيز بعض المجالات التي يشتملها التقرير . وأشارت عدة ممثلات الى أنه يلزم التشديد على الصلات القائمة بين العمالة والتعليم والتدريب ، وذلك حيث أن اجراء تحسينات في كل قطاع منفرد منها أمر يرتبط باجراء تحسينات في القطاعات الأخرى . وأعربت احدى الممثلات عن الرأى القائل بأن مشكلة العمالة لا تناقش في التقرير في إطار سياسة التنمية وإنما اختزلت بدلا من ذلك لتصبح مناقشة لتحقيق مساواة المرأة بالرجل . وأضافت قائلة انه ينبغي أن توجه التقارير الخاصة بالاستعراض والتقييم اهتماما أكبر الى اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد بوصفه متطلبا أساسيا للتنفيذ الكامل للتدابير المتعلقة باماج المرأة في الحياة الوطنية والدولية . واقترحت احدى الممثلات اجراء المزيد من الدراسة لدور الشركات عبر الوطنية وأثر نقل التكنولوجيا على المرأة . وقالت انه يمكن ادراج هذا الموضوع في فصل مستقل عن التنمية الريفية ، مشفوعا بتدابير محددة ومشاريع بديلة . وذكرت احدى الممثلات أنه ينبغي أن تراعى أية مناقشة للتنمية الحوامل غير الاقتصادية ، مثل القيم الثقافية والتقاليد الوطنية المختلفة .

٤٣ - وأكدت عدة ممثلات أهمية الفرع الخاص بالهجرة الوارد في التقرير (A/CONF.94/8) ، الفصل أولا ، الفرع ألف ، الفقرات ٣٤ - ٤٣) وأشرن الى ضرورة تعزيز تحليل أصول مشاكل هجرة المرأة . وأشارت بعض الممثلات الى أن النقص في فرص العمل في المناطق الريفية يزيد من حدة البطالة والعمالة الناقصة في القطاعات الحضرية . وأعربت احدى الممثلات عن الرأى القائل بأنه كان يتعيّن أن يحالج التقرير الخاص بالعمالة الأعمال النسائية في المناطق الريفية بقدر أكبر من التعمّق . وذكرت احدى المراقبات أن الفقرة ٦١ لا تورد معلومات صحيحة في مقارنة معدلات العمالة بالنسبة للمرأة بمعدلات العمالة بالنسبة للرجل ، وأن التحليل ينبغي أن يبيّن العاطلين عن العمل كنسبة مئوية من مجموع اليد العاملة . وأضافت قائلة ان معدل بطالة المرأة في فنلندا لم يزد أبدا عن معدل بطالة الرجل .

٤٤ - وأشارت بعض الممثلات الى الحاجة الى توضيح أو إعادة صياغة عدة جمل وردت في التقرير الخاص بالعمالة . وارتأت احدى الممثلات أنه ينبغي حذف اشارة وردت الى المرأة العاملة في قطاع الخدمات بأنها ذات " مركز منخفض نسبيا " وتحصل على " أجر منخفض " ، وذلك حيث أن الحالة

ليست كذلك، في البلدان الاشتراكية . وأعربت عن عدم موافقتها على الفكرة القائلة بضرورة أن يتشاطرو الآباء والأمهات أجازة الدعاية . وذكرت أنه من المهم إدماج المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية على قدم المساواة مع الرجال وبينبغي دراسة ذلك دراسة أكثر تعمقاً . وأشارت أيضاً إلى أنه تم إجراء ملاحظة أنه توجد تشريعات رسمية فيما يتعلق بالعمل والأجور والتأمين الاجتماعي في القطاع الزراعي في النظام الاشتراكية . وبينبغي أن يأخذ التقرير الخاص بالعمالة في الاعتبار أيضاً النسبة الكبيرة من النساء اللاتي يؤدين أعمالاً تستلزم مؤهلات معينة في الزراعة بالبلدان الاشتراكية .

٤٥ - والمب أحد الممثلين ادراج " توسيع مرافق تدريب وتحليم المرأة " كقطة ثالثة في الفقرة ١٢٣ (A/CONF.94/8) . وفنلا عن ذلك ، ومن أجل تكلمة الفقرة ١٣٢ ، لاحظ أن الرابطة التعاونية النحائية تنخرط في تشجيع توظيف المرأة ، وذلك بصورة مستقلة عن المشاريع الانمائية الرسمية .

٤٦ - والمبت ممثلة اليابان أن يرد ، في الفقرة ١١٩ ، ذكر لجنة الخبراء المعنية بالمساواة بين الرجال والمرأة التي أنشئت في اليابان عام ١٩٧٩ .

٤٧ - وذكرت ممثلة الجمهورية الديمقراطية الألمانية أن التقارير الخاصة بالاستعراض والتقييم لست تستند استفادة كافية بالرد الذي بحثت به حكومتها على الاستبيان .

٤٨ - وذكرت ممثلة منظمة العمل الدولية أن التقرير الخاص بالعمالة شامل ويوفر معلومات مفيدة ، إلا أنه كان عاماً أكثر من اللازم في بعض فقراته . فالمقدمة ينبغي أن تركز بمزيد من الوضوح على العلاقات الاتلمية بالنسبة لحالة المرأة . واقترحت أن يورد التقرير ذكر ما لزيادة الانفاق على الأسلة من أثر على كمية الموارد الاستثمارية ، وما له من عواقب بالنسبة لتوظيف المرأة . وذكرت أنه في بعض الاقتصادات السوقية ، تم تنقيح التشريعات الحمانية أو الفاؤها وأعلن عن انهاء العمل باتفاقيات منظمة العمل الدولية المتملة بذلك . وقدمت ممثلة المنظمة بعض التعديلات على التقرير الخاص بالعمالة .

٤٩ - وبشأن التقرير الخاص بالأجهزة والتشريعات الوطنية (A/CONF.94/11) ، أشارت إحدى الممثلات إلى أن التقرير لم يأخذ بعين الاعتبار مشكلة من أخطر المشاكل التي تواجه الحكومات لدى اقامة الأجهزة الوطنية ، ألا وهي كيفية ميزنة الأجهزة المتعددة القطاعات ومراجعة حساباتها . وارتأت أيضاً أنه يلزم تفصيل مصطلحي " متعددة القطاعات " و " متعددة التخصصات " على نحو أكثر تعمقاً ، في كل من تقرير الاستعراض والتقييم وبرنامج العمل . وحدت ممثلة أخرى من الافتراضات المتأصلة في استنتاج أن معذالم الأجهزة الوطنية توجد في قطاع الرعاية الاجتماعية التابع للحكومة ، إذ أنه يفترض أن البرامج التي تنفذها هذه الأجهزة تقتصر على القطاع الذي توجد فيه هذه الأجهزة . بيد أن موقع الأجهزة ليس يذى أهمية طالما كانت الحكومة تلتزم بتحسين مركز المرأة .

٥٠ - وذكرت بعض الممثلات أن التقرير الخاص بالأجهزة والتشريعات الوطنية لم يعكس المعلومات التي قدمتها حكوماتهن . واقترحن إجراء بعض التعديلات في التقرير وقلن انها ستقدم اللى الأمانة . وأشارت أحد الممثلين أيضاً إلى بعض الأخطاء في عرض الحقائق يلزم تصويبها في العرض الخاص بالتشريعات ، فيما يتعلق بحقوق المرأة الهندوسية في الملكية ، والابلاغ عن حالات التمييز بين النساء والتسجيل الانتخابي للزوجات ، وهي أمور تم توجيه انتباه الأمانة إليها في الدورة الثامنة والعشرين للجنة مركز المرأة .

٥٢ - وطلبت ممثلة كوبا حذف الإشارة الى كوبا الواردة في الفقرة ٣٩ بشأن الهجرة الدولية ، وذلك حيث أن الحكومة الكوبية ليست هي التي أحالتها الى الأمانة . وأعربت إحدى المراقبات عن الرأي القائل ان تحليل دور المرأة في التخطيط يوجه انتقادا لا داعي له ، وأن الإشارة السـيـ اخضاعيات التخطيط باعتبارهن نخبة ذات مصالح نزيهة إشارة لا مسوغ لها .

٥٣ - وفيما يتعلق بالتقرير الخاص بالصحة (A/CONF.94/9) ، ذكرت بعض الممثلات أنه ينبغي تنقيح منهجية التقرير لأخفأ مزيد من التساوق والمناطق عليه . وذكرت إحدى الممثلات أنه ينبغي أن يبدأ هذا التقرير بتعريف الصحة . وارتأت أنه نظرا لعدم وجود تعريف من هذا القبيل ، فإن التحليل الوارد في التقرير ، والذي يقرن الفقر باعتلال الصحة ، ويقرن الوفرة ، ضمنا ، بالصحة الـيـدة ، تحليل يتسم بالخطورة ، من حيث أنه سيفهم على أنه يصرخ الخدمات الصحية لدى البلدان المتقدمة النمو كمنهج للسياسات الصحية تقتدى البلدان النامية بها . وأعربت ممثلة أخرى عن الحاجة الى وضع فصل مستقل خاص بإنتاج الأغذية وتحضيرها وتوزيعها ومناولتها واعدادها واستهلاكها ، من أجل زيادة المعلومات الواردة في الفقرة ٨٥ .

٥٤ - أما بشأن التقرير الخاص بالتعليم (A/CONF.94/10) ، فقد انتقدت بعض الممثلات الموقف الذي اتخذ في هذا التقرير والذي مؤداه أن التعليم المشترك مؤشر على التكافؤ في فرص التعليم (الـفـقرة ٦٥) . وأضاف أحد الممثلين قائلا ان الخبرة المكتسبة في بلده قد أظهرت أن الآباء والأمهات يفضلون الحاق أبنائهم وبناتهم بمعاهد منفصلة (للأولاد وللبنات) ، لا يوجد فرق فـيـ مناهجها الدراسية ، على الحاقهم بمعاهد التعليم المشترك .

٥٥ - وأعربت ممثلتان عن الأسف لأن التقرير الخاص بالتعليم لا يعكس معلومات قد متها حكومتاهما الى الأمانة .

٥٦ - وذكرت ممثلة مفدانة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) أن هذه الوكالة قد ساهمت في اعداد التقرير الخاص بالتعليم وتشعر بالارتياح بالنسبة لنوعية التقرير اجمالا .

٥٧ - وأشارت مساعدة الأمين العام للتنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية الى تقرير منفصل أعدته ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية يورد بعض المنجزات الرئيسية التي تمت استنادا الى الـولـيات المستمدة من السنة الدولية للمرأة . وعرضت للتطورات الجديدة التي طرأت على الأعضاء الوطنية والاقليمية والعالمية ، فقالت انه تم اعتماد خطط وبرامج وطنية على أساس خطة العمل العالمية وانشاء أجهزة وطنية في الكثير من البلدان ؛ ويجرى الآن تنفيذ خطط عمل اقليمية في جميع الأقاليم النامية وتم وضع برامج اقليمية للمرأة في ثلاثة منها ، لم تكن قائمة فيها من قبل ، في حين تم تعزيز البرنامج الافريقي ؛ وقد أدى التعاون فيما بين جميع المؤسسات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ خطة العمل العالمية الى ايجاد طرق جديدة لتسيق التخطيط والبرمجة ، استنادا الى بعض الأهداف الرئيسية والأهداف الفرعية المحددة في الخطة . وقد أولت وكالات التمويل المتعددة الأطراف والثنائية انتباهها خاصا الى الحاجة الى ايجاد برامج المرأة في برامج التنمية ووضعت مبادئ توجيهية في هذا الشأن . ولقد قامت المنظمات غير الحكومية ، التي اكتسبت أنواعا مختلفة من الخبرة الفنية ، بدور نشط جدا في تنفيذ خطة العمل العالمية ، ابتداء من الصعيدين المحلي والوطني الى الصعيدين الاقليمي والعالمي .

٥٧ - وأردفت قائلة انه الى جانب تزايد ادراك الدور الذي تضطلع به المرأة في حياة المجتمع ، فقد أفضت الحاجة الى تحسين فهم العلاقة بين وضع المرأة ودورها من ناحية ، وشتى نواحي تنمية المجتمع من ناحية أخرى ، الى تزايد كمية الأنشطة البحثية المضطلع بها على كل صعيد . وقد تم انشاء مراكز تعليمية للتدريب والبحث في افريقيا وآسيا وعمّا قريب سيبدأ تشغيل المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة ، الذي اقترح في المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة (٧) .

٥٨ - وأوضحت أن فرع النهوض بالمرأة التابع لمركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية شدد على اهمية الزراعة والتجارة ، وفي الصناعة ، وفي العلم والتكنولوجيا . وقد أعد أيضا تقارير لمؤتمرات دولية تعالج شتى نواحي التنمية ، بما في ذلك المياه ، والاصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، والرعائية الصحية الأولية ، والتعاون التقني بين البلدان النامية . وذكرت أنه يتاح في الوقت الراهن قدر متزايد من المعلومات بشأن وضع المرأة ودورها ، وذلك استنادا الى النظام المتكامل للإبلاغ ، الذي استحدثه ويديره الفرع والذي يعمل كحلقة وصل لتنسيق تنفيذ خطة العمل العالمية واستمرارها وتقييمها .

٥٩ - وقالت ان صندوق التبرعات لمعد الأمم المتحدة للمرأة أتاح فرصة لمساعدة الأقاليم النامية في وضع وتميز برامجها الخاصة بالمرأة ولتقديم المساعدة لبرامج ومشاريع تنفيذ الريفيات والفقيرات في المناطق الحضرية ، مع ايلاء الأولوية لأقل البلدان نموا . وقد دعم الصندوق بالفعل ١٢٠ مشروعا بأموال تبرعت بها الحكومات أساسا .

٦٠ - وفي ميدان تحديد المقاييس الدولية ، أشارت الى أن الانجاز الرئيسي تمثل في اعتماد الجمعية العامة ، في دورتها الرابعة والثلاثين ، لاتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة (ق-١٩٨٠) التي فتحت باب التوقيع والتصديق عليها والانضمام اليها اعتبارا من ١ آذار/مارس ١٩٨٠ . وسيكون بدء نفاذها بعد التصديق أو الانضمام العشرين بمثابة تعيين للأنشطة التي تنالح بها الأمم المتحدة في مجال تعزيز حقوق الانسان بقدر ما يتعلق الأمر بالمرأة .

٦١ - وعندت رئيسة اللجنة الاستشارية لصندوق التبرعات لمعد الأمم المتحدة للمرأة تقريرا عن الدورة السابعة للجنة الاستشارية ، فقالت انه تمت الموافقة على سبعة وعشرين مشروعا جديدة ، وذلك يشمل مجموع المشاريع التي يدعمها الصندوق الى ١٢٠ مشروعا . وتتسم هذه المشاريع بأنها صغيرة ومحددة وتجريبية . وقد أظهرت المرأة في البلدان النامية أن بوسعها استخدام الصندوق لتأجير أنشطة هامة ذاتية الاعالة ، تفيد كلا من المرأة والمجتمع . بيد أن التبرعات المعقودة لم تواكب الطلب على المشاريع . وبعد الدورة السابعة للجنة لم يكن في الصندوق سوى مبلغ ٤٠٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة لدعم العدد المتزايد دائما مما يطلب من مشاريع . ووسع الحكومات أن تساعد في هذا الشأن بتسديد ما التبرعات التي تلتزم حاليا بدفعها وعقد تبرعات إضافية ، كي يتمكن الصندوق من مواصلة أعماله .

(٧) تقرير المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة ، مدينة مكسيكو ، ١٩ حزيران / يونيو - ٢ تموز/يوليه ١٩٧٥ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم البيع E.76.IV.1) ، الفصل الثالث ، القرار

٦٢ - وذكرت الرئيسة أيضا أن المؤتمر المالي يتيح فرصة فريدة لتوجيه الانتباه الى ما يقوم به الصندوق من أعمال . وينبغي أن تدن الأمانة العامة اشارة الى الصندوق في الوثائق المقدمة الى المؤتمر ، وبالموسع أن تتخذ ترتيبات لاعلان عقد تبرعات في المؤتمر ، كي تتاح أموال إضافية ، لسدى حلول موعد الاجتماع الذي سيعقد في الصندوق في أيلول /سبتمبر .

الاجراءات التي اتخذتها اللجنة

٦٣ - في الجلسة ٥٥ ، قدمت ممثلة مصر اقتراحا بصدد التقارير التي ستقدم الى المؤتمر في إطار البند الخاص بالاستعراض والتقييم .

٦٤ - وفي أعقاب بيان أدلت به ممثلة أمانة المؤتمر ، وافقت اللجنة على هذا الاقتراح (أنظر الفصل الأول أدناه ، الفقرتان ١ و ٢) .

جيم - برنامج العمل الخاص بالنصف الثاني من عقد
الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية
والسلم ، ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، والرامي إلى
تنفيذ خطة العمل العالمية

٦٥ - نظرت اللجنة التحضيرية في البند ٣ (ج) من جدول أعمالها ، المعنون " الوثائق المقدمة تحت البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر ٦ ' برنامج العمل الخاص بالنصف الثاني من عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم ، ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، الرامي إلى تنفيذ خطة العمل العالمية " ، في جلساتها من ٣٨ إلى ٤٤ ، المعقودة في الفترة الممتدة من ٧ إلى ١٠ نيسان / ابريل وفي ١٤ نيسان / ابريل ١٩٨٠ . وكان معروضا على اللجنة من أجل نظرها في هذا البند ، تقارير الأمين العام التي تتضمن الخطوط العامة لمشروع برنامج عمل للنصف الثاني من عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم ، بشأن التدابير الواجب اتخاذها على الصعيد الوطني (E/CH.6/623) وبشأن التدابير الواجب اتخاذها على الصعيدين الإقليمي والدولي (A/CONF.94/PC/14) . وبالإضافة إلى ذلك ، كان معروضا على اللجنة تقرير الأمين العام بشأن التوصيات المتصلة بالمرأة والتنمية والمنبثقة عن المؤتمرات التي عقدت برعاية الأمم المتحدة أو وكالاتها المتخصصة (A/CONF.94/19) وتقرير لجنة مركز المرأة عن أعمال دورتها الثامنة والعشرين (٨) .

٦٦ - وأوضحت الأمانة العامة للمؤتمر العالمي ، لدى تقديمها للتقارير ، أن الفصل الثالث من مشروع برنامج العمل على الصعيد الوطني (E/CH.6/623) ينقسم إلى جزئين ، بنية التأكيد على نحو ملائم على أهمية الاستراتيجيات الوطنية الشاملة ، ووضع تركيز خاص ، في الوقت ذاته ، على الموضوع الفرعي . ويتناول الفرع ألف الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى الإسراع باشتراك المرأة التام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويحدد الفرع باء الأهداف والمجالات ذات الأولوية في إطار المواضيع الفرعية للمؤتمر : " العمالة ، والصحة ، والتعليم " .

٦٧ - وأبلغت اللجنة بأن المسائل السبع التي أوصت اللجنة التحضيرية في دورتها الثانية بإدراجها في الإطار المفاهيمي لمشروع برنامج العمل على الصعيد الوطني قد أدمجت وأدرجت به تحت عناوين ثلاثة هي : مقدمة ، ونظرة تاريخية ، والإطار المفاهيمي . ومن المعتقد أن هذا العرض سيكون أكثر منطقية .

٦٨ - وأوضحت كذلك أن مشروع برنامج العمل على الصعيدين الإقليمي والدولي يستند إلى اعتراف واضح بالروابط بسبب الأهداف الثلاثة لمعد الأمم المتحدة للمرأة ، " المساواة والتنمية والسلم " ، والمواضيع الفرعية للمؤتمر ، " العمالة والصحة والتعليم " ، ويأخذ في الاعتبار الطبيعة المتكاملة لعملية التنمية ذاتها .

(٨) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٠ ، الملحق رقم ٥

(E/1980/15)

٦٩ - وقالت أن المجالات الموضوعية لمشروع البرنامج تشمل التعاون التقني والتدريب والخدمات الاستشارية ، والبحث ، وجمع البيانات وتحليلها ، واعداد المعايير الدولية واستعراضها ، ونشر المعلومات وتبادلها . وأبلفت اللجنة بأنه في طور الانجاز حاليا اقتراحات عمل مفصلة تشمل توصيات محددة موجهة الى الأمم المتحدة والمؤسسات الداخلة في منظومة الامم المتحدة .

٧٠ - وطلبت الأمانة العامة في ختام بيانها الاستهلالي من اللجنة التحضيرية ، تكريس قصارى اهتمامها الى تعزيز مشروع برنامج العمل على كل الصعد وكذلك الاطار المؤسسي لتنفيذه .

٧١ - وشددت بعض الممثلات أيضا على أنه ينبغي لمشروع البرنامج ما يلي :

(أ) أن يستند الى البيانات المتضمنة في الوثائق الاستعراضية ؛

(ب) أن يكون عالمي النطاق ؛

(ج) أن يتجنب النهج الاسترجاعي وأن يتطلع بدلا من ذلك الى المستقبل ؛

(د) أن يقترح استراتيجيات عملية وواقعية ؛

(هـ) أن يكون مكتوبا بلغة مختصرة وواضحة ، مفاديا الأسلوب المبهم حتى يكون

مفهوما لقطاع عريض من النساء .

٧٢ - وشددت احدى الممثلات على الحاجة الى وضع مؤشرات واضحة وأهداف أكثر تحديدا في مشروع البرنامج ، بينما أعربت ممثلات أخريات عن تحفظات بشأن وضع أهداف وحصص ، حيث أن الأساليب والموارد اللازمة لمعالجة المشاكل التي تواجه المرأة تختلف من بلد الى آخر ومن منطقة الى أخرى .

٧٣ - وذكرت بعض الممثلات بأنه ينبغي بذل جهود للربط بين مشروع برنامج العمل للنصف الثاني من العقد وخطة العمل العالمية المعتمدة في مدينة مكسيكو في عام ١٩٧٥ (٩) ؛ وأنه ينبغي تفادي تكرار الاقتراحات التي سبق ذكرها في خطة العمل العالمية ، كما ينبغي لمشروع البرنامج أن يحدد بوضوح ملامح واتجاهات الاستراتيجيات المقبلة الرامية الى تأمين تقدم المرأة .

٧٤ - وأعربت بعض الممثلات عن الرأى القائل بأنه ينبغي توسيع نطاق الفصلين الأول والثاني من تقرير الامين العام (A/CN.6/623) اللذين يشملان النظرة التاريخية والاطار المفاهيمي لمشروع البرنامج ، حتى يتضمنا الأسباب الأخرى لظلم المرأة التي توجد في المواقف الاجتماعية ازاء المجالات التي سيجرى تناولها ، بما في ذلك دور المرأة المتعلقان بالانجاب والحضانة ، واللذان ينبغي النظر اليهما باعتبارهما يؤثران بشكل خطير في تقدم المرأة في الأسرة

(٩) تقرير المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع

(E.76.IV.1) ، الفصل الثاني ، الفرع ألف .

والمجتمع . وينبغي أن يكون هناك إشارة ما الى القيود الأساسية الضمنية على تنفيذ خطة العمل العالمية ، وكيفية تفاعل هذه القيود مع العوامل السياسية والاقتصادية مثل الاستعمار ووجود نظام اقتصادى واجتماعى عالمى جائر .

٧٥ - وأيد عدد من الممثلات بشدة تضمين مشروع البرنامج اعترافا بالآثار المترتبة على الوضع الاقتصادى العالمى غير المتكافئ ، والحاجة الى اقامة نظام اقتصادى دولى جديد وتعزيز تقدم المرأة . وذكرت بعض الممثلات أن الأمر يتطلب زيادة التركيز في مشروع البرنامج على النظم الاقتصادية الدولية الجديد .

٧٦ - وذكرت بعض الممثلات أن اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد وتعزيز السلم والتعاون الدوليين شرطان مسبقان هاما لتحسين مركز المرأة ، ولكنهما ليسا كافيين في حد ذاتهما لتحقيق المساواة التامة للمرأة .

٧٧ - وذكر عدد من الممثلات أن من الأهمية بمكان لمشروع برنامج العمل أن يعكس المشاكل المشتركة التي تواجهها المرأة في العالم المتقدم النمو وأن يظهر الطابع المشترك للمشاكل القائمة في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو .

٧٨ - وأعربت بعض الممثلات عن الرغبة في توسيع نطاق الإشارة الى النساء الريفيات في المشروع الحالى لبرنامج العمل ، نظرا الى كونهن يشكلن الغالبية الساحقة من نساء العالم . واقترحت احدى الممثلات ادراج فصل مستقل يعطي صورة شاملة للمرأة فيما يتعلق بانتاج الأغذية ومناولتها وتجهيزها واستهلاكها . واقترحت كذلك توسيع نطاق التدابير الرامية الى تحسين حالة المرأة الريفية ، حتى تظهر الترابط بين مركز المرأة الريفية وهيكل المجتمع الريفي ومفاهيمه وقيمه ، بخية توفير اطار لتحليل مشاكل المرأة الريفية .

٧٩ - وذكرت احدى الممثلات أن من الضروري النظر بدقة في امكانية الاعتراف بقيمة عمال الاناث في الانتاج الزراعي وتسجيلها ، مع ادخال التحسينات في مجال الزراعة والاستثمار فيها ، بهدف التنبل على وجوه النقص في التقنيات والنهج التقليدية للتنمية الزراعية .

٨٠ - وشددت المراقبة عن منظمة الوحدة الافريقية على ضرورة حماية الدور الهام الذى تقوم به المرأة في الزراعة على ضوء التكنولوجيا الزراعية الجديدة ، التي نجم عنها في بعض الحالات تنحية المرأة عن مسؤولياتها في مجال العمل الزراعي ولكنها أخفقت في أن تقدم لها بديلا قادرا على البقاء .

٨١ - وأعرب عدد من الممثلات عن قلقه لتزايد عبء العمل الذى تضطلع به المرأة في الزراعة ، وأوصى بأن يحدد مشروع البرنامج على الحاجة الى تكنولوجيا ملائمة لتخفيف كدح المرأة الريفية في الزراعة .

٨٢ - وأكدت بعض الممثلات على أنه ينبغي أن يكون أحد أهداف مشروع البرنامج احداث تغيير في موقف الرجل والمرأة من فرس المرأة ومسؤولياتها وامكاناتها ، وان يتضمن ذلك تقاسم الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال بين الزوج والزوجة .

- ٨٣ - وذكرت إحدى الممثلات انه ينبغي لمشروع البرنامجين على الصعيدين الوطني والدولي أن يكونا متكاملين وأن يتضمن كل منهما اعادة الى الآخر .
- ٨٤ - وأكدت بعض الممثلات انه ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار التام ، لدى اعداد الصياغة النهائية للبرنامج ، التوصيات الصادرة عن الاجتماعات التحضيرية الاقليمية ، وذلك بهدف تسهيل وضع تعريف أوضح للاستراتيجيات ذات الصلة بجميع الحالات الاقليمية .
- ٨٥ - وذكرت إحدى الممثلات أنه ينبغي لمشروع البرنامج العمل على الصعيدين الاقليميين والدوليين (A/CONF.94/EC/14) أن يلقي الضوء على دور لجنة مركز المرأة والصندوق التطوعي لعقد الأمم المتحدة للمرأة .
- ٨٦ - وأبدت مندوبات عديدات رغبة في أن يولى الصندوق التطوعي ، الذي يعد موردا هاما لتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، قسطا أكبر من المعالجة في مشروع البرنامج فيما يتعلق بدوره في تسهيل تنفيذ خطة العمل العالمية .
- ٨٧ - وذكرت عدة ممثلات أنه ينبغي لمشروع برنامج العمل أن يتضمن توصية بشأن الترتيبات المؤسسية التي تتخذ داخل الأمم المتحدة لمراقبة وتنسيق تنفيذ خطة العمل .
- ٨٨ - وردت إحدى الممثلات الرأي الذي أعربت عنه لجنة مركز المرأة في دورتها الثامنة والعشرين والقاتل بأنه ينبغي وضع ترتيبات مؤسسية اقليمية ودون الاقليمية بفرض تنسيق تمويل البرامج والمشروعات اللازمة لتقدم المرأة .
- ٨٩ - وذكرت ممثلة منظمة الصحة العالمية أنه ينبغي لمشروع برنامج العمل ، في رأيها ، أن يركز على الرعاية الصحية الأساسية ، حيث أن هذه الرعاية ستسهل ادماج المرأة في التنمية . وقالت ان هدف الرعاية الصحية الأساسية هو التغطية الصحية لجميع السكان ، وان مفهوم الرعاية الصحية الأساسية هو نهج هام تجاه الحالة الصحية ، لا سيما في البلدان النامية حيث تكون التسهيلات الصحية محدودة .
- ٩٠ - وذكرت ممثلة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن برنامج عمل المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية (١٠) أكد دور المرأة الريفية فيما يتعلق بانتاج الأغذية واقترحت أن بإمكان اللجنة التحضيرية أن تستخدم بعض أجزاء من برنامج عمل منظمة الأغذية والزراعة في صياغة برنامج العمل للنصف الثاني من عقد الأمم المتحدة للمرأة .
- ٩١ - وذكرت ممثلة اليونسكو أن اليونسكو قدمت اقتراحات لاجراء تغييرات في مشروع برنامج العمل فيما يتعلق بالتعليم .

(١٠) انظر تقرير المؤتمر العالمي المعني بالاصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، روما ، ١٢ - ٢٠ تموز/ يوليه ١٩٧٩ (WCARRD/REP) الذي أحيل الى اعضاء الجمعية العامة بمذكرة من الامين العام (A/34/435) .

٦٢ - وذكرت احدى الممثلات أن الفرع بـ١ من الفصل الثالث من مشروع برنامج العمل على الصعيد الوطني (A/CONF.6/623) ينبغي أن يتضمن ما يلي :

- (أ) اعتماد التدابير التشريعية وغيرها من التدابير التي تضمن استمرار توظيف النساء ، لا سيما الحوامل والأمهات اللاتي لهن أطفال صغار واستمرار تنفيذ تلك التدابير ؛
- (ب) اعتماد الأنظمة القانونية وما يلزمها من تدابير ، لحظر العمل الليلي والعمل الضار بالوظيفة البيولوجية للمرأة والاستمرار في تنفيذ هذه الأنظمة والتدابير ؛
- (ج) ادخال التحسين لا على ظروف العمالة فحسب بل أيضا على ظروف عمل المرأة في الزراعة وغيرها من الأنشطة في المناطق الريفية ؛

(د) المساواة في المعاملة بين العاملات المهاجرات والعمال المهاجرين والعمال المحليين التابعين للبلد المضيف وتحسين وضع النساء اللاتي يرافقن العمال المهاجرين ، أثناء الهجرة ، بوصفهن زوجاتهم (أو أمهاتهم) .

٦٣ - وذكرت أيضا أنه ينبغي التركيز على وضع نهج تجاه الصحة يستند الى قاعدة عريضة بهدف الوصول الى جميع قطاعات المجتمع . وفيما يتعلق بالتعليم ووسائل الاتصال الجماهيري ، ذكرت أنه ينبغي بذل جهود لتعزيز المناهج الدراسية ووجوه انتاج وسائل الاتصال الرامية الى تسليط الضوء على المساواة بين الجنسين .

٦٤ - ولاحظ أحد الممثلين أن الفقرة ١٣ من مشروع برنامج العمل على الصعيد الاقليمي والدولي (A/CONF.94/FC/14) تحتاج الى تعزيز . وذكر أيضا أن مفهوم " التكنولوجيا الملائمة " المشار اليه في الفقرة الفرعية ١٧ (ب) ، ينبغي معالجته بحذر ، حيث أنه يمكن أن يكون وسيلة لادامة تبعية المرأة وانه يمكن أن يدخل انماطا من العمالة تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين . وقال انه ينبغي ايلاء الفقرة الفرعية ١٧ (د) الاهتمام على سبيل الأولوية . وأضاف قائلا انه ينبغي اعادة صياغة الفقرة ٢١ كيما تعكس امكانيات أكثر واقعية للمرأة على المستوى الجماهيري ولتبين المستويات الممكنة لاشتراكها في اتخاذ القرارات على النحو الأكثر فعالية .

٦٥ - وذكر أحد الممثلين أنه ينبغي لمشروع برنامج العمل أن يشير الى الخبرة المكتسبة والتقدم المحرز في النصف الأول من العقد . وفي هذا الصدد ، أشار الى أنه رغم أن استعراض التقدم المحرز في التعليم (A/CONF.94/10) يدل على أنه كان هناك تحسن عام في معدلات الالمام بالقراءة والكتابة - مع وجود فروق ، بطبيعة الحال ، بين الرجل والمرأة - ويدل أيضا على حدوث زيادة في الالتحاق على مختلف المستويات ، يتحدث مشروع برنامج العمل عن تدهور حالة المرأة فيما يتعلق بالتعليم وظروف العمالة . واقترح أيضا أن يشير مشروع البرنامج الى اتخاذ تدابير لتضييق الهوة بين الذكور والاناث في الالمام بالقراءة والكتابة وفي التعليم . وذكر أن من غير الواقعي تحديد مواعيد مستهدفة لانتهاء الامية ، حتى وان كان ذلك أمرا مستحبا .

٩٦ - واقترح أن يحذف من التوصيات المتعلقة بالاستراتيجيات الانمائية الوطنية الاقتراح الداعي الى انشاء " فرق عمل خاصة مؤلفة من خبراء " و " لجان عمل خاصة " . واقترح أيضا أن يكسبون التركيز ، فيما يتصل بالتدابير التشريعية ، على فعالية التنفيذ وعلى تدابير تقديم المشورة والارشاد والمساعدة القانونية . وأعرب أيضا عن الرأي القائل بأنه ليس هناك حاجة الى انشاء لجان لتقييم حقوق المرأة القانونية .

٩٧ - وفي مجال العمالة ، اقترح اضافة اقتراحات العمل التالية ، بهدف زيادة توظيف المرأة كجزء من برامج التنمية في جميع القطاعات ، وزيادة امكانية حصولها على التدريب في القطاعات غير التقليدية وتلبية الاحتياجات الخاصة للمرأة الريفية والمرأة في القطاع غير الرسمي :

(أ) انشاء برامج اعلامية تستهدف توعية المرأة ، لا سيما في المناطق الريفية ، والتي تنتهي الى الفئات الميؤيرة اجتماعيا واقتصاديا ، بفرض العمالة وفرض التعليم والتدريب واكتساب المهارات ؛

(ب) زيادة امكانية وصول المرأة الى الخدمات الريفية عن طريق توسيع نطاق برامج التدريب والارشاد الزراعيين لدعم دور المرأة في أنشطة الانتاج والتجهيز والتسويق الزراعي ، وعن طريق زيادة عدد النساء المقيدات في برامج التدريب والارشاد التي تضطلع بها الوكالات الانمائية على جميع المستويات ؛

(ج) تشجيع زيادة توظيف الوكالات الانمائية للمرأة في مختلف القطاعات كمسألة تقتضيها السياسة وكجزء من أنشطة هذه الوكالات ، ورصد الموارد اللازمة ، تحقيقا لهذه الغاية ، للاضطلاع ببرامج من أجل توظيف المرأة وتدريبها وتوفير الخدمات الداعمة وغيرها من المدخلات الأساسية لها ؛

(د) اعداد وتنفيذ برامج تدريبية غير رسمية مونة للمرأة في المجالات غير التقليدية ، لاعدادها لسوق العمل وتقدمها فيه وتمكينها من تحقيق دخل عن طريق انتاج السلع والخدمات ،

٩٨ - ووجهت احدى الممثلات الانتباه الى الفقرة ٩ من مشروع البرنامج على الصعيد الدولي (A/CONF.94/PC/14) وحذرت قائلة انه ينبغي للبرنامج أن يتفادى ابراز الناحية الصحية المناسبة بوصفها المسؤولية الوحيدة للمرأة . واقترحت اذماج الاشارة الى الناحية الصحية في الاطوار المفاهيمي . وأشارت أيضا الى أنه ينبغي النظر الى مناقشة التمثيل الناقص للمرأة في الأمم المتحدة بوصفها مسألة تؤثر على النساء من جميع المناطق ، وليس من البلدان النامية وحدها .

٩٩ - وذكر أحد الممثلين أن حكومته لا يمكنها تأييد الفقرة الفرعية ٦ (ج) من الوثيقة (A/CONF.94/PC/14) حيث ترى أن انشاء مراكز دون اقليمية لأغراض التنسيق أمر لا داعي له ، وأنه يمكن لمنظمات أخرى الاضطلاع بهذه الوظائف .

١٠٠ - واقترحت ممثلة هولندا التعديلات التالية بشأن مشروع برنامج العمل على الصعيد الوطني : (E/CN.6/623)

(أ) ينبغي إضافة الجمل التالية في بداية الفقرة الأولى من الفرع ألف من الفصل الأول :

" تمثل المرأة عبر التاريخ ، بصفة عامة تقريبا ، الجنس التابع . واننا نجد تنوعا تاريخيا وجغرافيا كبيرا قائما على الاختلاف بين دورى الرجل والمرأة في الانجاب وفي الطرق التي أنمفت بها المجتمعات طابعا مؤسسيا على عدم المساواة بين المرأة والرجل ، والتي أصبح فيها انعدام السلطة ، بوجه عام ، من خصائص المرأة بالمقارنة بالرجل " .

(ب) ينبغي إضافة الفقرة التالية في الفرع باء من الفصل الثاني :

" ينبغي ، لدى اعداد الاستراتيجيات لادماج المرأة واشتراكها في عملية الانتاج الاقتصادى ، ادراك أن التقاليد القائمة التي تنظر الى المرأة ، أولا وقبل كل شيء على أنها منجبة للذرية وحاضنة لها هي تقاليد مستحكمة للغاية . ولذلك فان اجراء تحليل دقيق للترابط بين دورى المرأة الانجابي والانتاجي ينبغي أن يسبق ، نسي أى زمان ومكان ، اعداد الاستراتيجيات الرامية الى زيادة مشاركة المرأة في عملية الانتاج الاقتصادى الحديث وادماجها فيها . وينبغي فضلا عن ذلك ادراك أن عدم المساواة في المهام الانجابية بين المرأة والرجل قد افضى بوجه عام تقريبا الى عدم مساواة في السلطة بين المرأة والرجل . ولذلك ، فانه ينبغي تحليل علاقات السلطة القائمة بين الرجل والمرأة تحليلا دقيقا لدى اعداد استراتيجيات من أجل التغيير " .

١٠١ - وذكرت ممثلة يوغوسلافيا أنها ترى أن تقرير الامين العام (E/CN.6/623) شامل . ولتقديم تحليل أدنى اقترحت ادخال تعديلات على الفروع التالية :

(أ) تعدل الجملة الافتتاحية في الفرع ألف من الفصل الأول بحيث يصبح نصها كما يلي :

" انض تراكم رأس المال على نحو متفاوت نتيجة للسياسات الاستثمارية الجائرة الطويلة الأجل ، والعمليات العامة غير المواتية في العالم ولا سيما الاقتصادية ، وحدوث زيادة سريمة في السكان ، الى اختلالات خطيرة في القوة الاجتماعية " .

(ب) يستعاض ، في الجملة الأولى من الفرع جيم من الفصل الثاني عن عبارة " أولوية وتتطلب اعداد استراتيجيات انمائية جديدة " بما يلي :

" ويفرض ضرورة اتخان تدابير اضافية وشاملة بهدف تحقيق الاستراتيجية المعتمدة من ناحية الأولويات . . . " .

(ج) يستعاض عن النص الحالي الوارد بعد عبارة " الموارد النسائية " في الجملة الأخيرة من الفرع جيم من الفصل الثاني بعبارة " حيث أن اشراك المرأة في الحياة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية على قدم المساواة مع الرجل شرط مسبق للتنمية الناجحة لجميع البلدان " .

(د) تضاف الجملة التالية في نهاية الفقرة الثانية من الفرع ألف - ٢ من الفصل الثالث :

" وينبغي تمثيل المرأة ، على قدم المساواة ، في جميع الهيئات والمؤسسات المشتغلة بالتنمية ، حتى يتسنى لها التأثير في السياسات الوطنية من بدايتها ، وذلك كله بهدف النهوض بمركز المرأة والرجل على السواء ."

١٠٢ - وأوردت المراقبة عن منظمة الوحدة الأفريقية بعض إشارات محددة إلى فقرات في مشروع البرنامج على الصعيدين الإقليمي والدولي (A/CONF.94/PC/14) . فقالت أن الفقرة ١٠ غامضة للغاية وتحتاج إلى أن تكون أكثر إيجازاً وأيسر فهماً . ويتطلب الأمر أن توفر الفقرة ٢١ ، التي تشير إلى النساء المنتميات إلى منظمات جماهيرية ، آلية يمكن بواسطتها وضع الأولويات الخاصة بأولئك النساء والعمل على أساسها . وتحتاج الفقرة ٢٤ إلى إعادة كتابتها ، حيث أن الحالة في زيمبابوي قد تغيرت تغيراً جوهرياً . وينبغي الآن توجيه المعونة المقدمة للمرأة الزيمبابوية إلى مشاركتها في تعمير دولتها . وطلبت أيضاً توجيه مزيد من التركيز في البرنامج على دور المرأة في النظام الاقتصادي الدولي الجديد وفي جميع المفاوضات العالمية .

الاجراءات التي اتخذتها اللجنة

[انظر الفصل الاول اعلاه ، الفقرات من ٣ الى ١٠٧]

دال - حالة النساء اللاجئات في جميع انحاء العالم

١٠٣ - نظرت اللجنة التحضيرية في البند ٣ (د) من جدول أعمالها ، المعنون " وثائق البند الفرعي الجديد المدرج تحت البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر " ['حالة النساء اللاجئات في جميع انحاء العالم'] في جلساتها ٤٧ و ٥٠ و ٥١ ، المعقودة في ١٥ و ١٦ نيسان / ابريل ١٩٨٠ . وكان مسروفاً على اللجنة للنظر في هذا البند مذكرة من الأمين العام (A/CONF.94/PC/15) تشمل خطوطاً عامة ، أعدتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للتقرير المتعلق بحالة النساء اللاجئات في جميع انحاء العالم ، الذي سيقدم إلى المؤتمر العالمي .

١٠٤ - وأوضحت الامينة العامة للمؤتمر أن الجمعية العامة قررت في قرارها ٣٤ / ١٦١ المؤرخ في ١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ ، وجوب ادراج حالة النساء اللاجئات في جميع انحاء العالم في جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر العالمي . ورجت أيضاً من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تعد مشروع تقرير يقدم إلى اللجنة التحضيرية في دورتها الثالثة ، إلى جانب التقرير النهائي الذي سيقدم إلى المؤتمر العالمي . وقالت ان التقرير سيستعرض ، أولاً ، حالة النساء اللاجئات في انحاء العالم في اطار المشاكل الشاملة التي تعالجها مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وسيوصي ، ثانياً ، بالتدابير التي يمكن عن طريقها للدول الاعضاء

ومؤسسات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية تقديم المساعدة للنساء اللاجئات. ولا حظت أن قرار الجمعية العامة يعد تسليما بالاحتياجات الماجلة للنساء اللاجئات .

١٠٥ - وذكرت المراقبة عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن المفوضية ركزت أنشطتها حتى الآن على كامل أسرة اللاجئين لا على الأفراد . ودرجت السياسة الأساسية التي تتبعها المفوضية على توفير الحماية والمساعدة للاجئين على قدم المساواة . غير أنه على ضوء أهداف عقد الأمم المتحدة للمرأة ، قبلت المفوضية التحدي المتعلق بالنظر في مشاكل النساء اللاجئات بصفة خاصة . وأضافت قائلة انه يجري دراسة حالة النساء اللاجئات بصورة منهجية وأصبحت المسألة الأساسية المتعلقة بما اذا كان يجري تقديم المساعدة للمرأة كلما قدمت المساعدة الى الاسرة أو الفئة الاجتماعية مطروحة الآن بوصفها مسألة تتعلق بالسياسة . وذلك تطور أخير لا يستلزم فقط اتباع نهج جديد بل أيضا قدرا كبيرا من البحث وجمع البيانات .

١٠٦ - ولا حظت أن التقرير سيلقي الضوء على المشاكل الأساسية للنساء اللاجئات ، التي سيجري توضيحها في جميع مواضع التقرير بأمثلة ملموسة من الحالات الراهنة للاجئين . وسيبحث التقرير أيضا الطرق التي يمكن بها للمفوضية مساعدة المرأة في اندماجها الاجتماعي والاقتصادي . وسيوحد تركيز خاص على الموضوع الفرعي للمؤتمر العالمي ، الا وهو العمالة ، والصحة ، والتعليم .

١٠٧ - وأشارت الى أن الخطوط العامة الأولية المعروضة في الوثيقة A/CONF.94/PC/15 تقتصر على دراسة النساء اللاجئات في المستوطنات والمخيمات . بيد أنه بالنظر الى الترابط بين المشاكل فقد تقرر توسيع نطاق التقرير النهائي الذي سيقدم للمؤتمر العالمي وذلك بشمول اللاجئات الحضرية .

١٠٨ - وذكرت أن المناطق التي يتركز فيها اللاجئون قد تحولت ، منذ عام ١٩٥٠ ، من أوروبا الغربية الى البلدان النامية ، وان كثيرا من المفاهيم التقليدية المتعلقة بتناول مشاكل اللاجئين قد أصبحت غير ذات صلة بالموضوع .

١٠٩ - وأكدت أن الأمر يتطلب فعل الكثير لمعالجة مشكلة حماية اللاجئين . فأولا ، يمثل الاكراه الجنسي واستغلال النساء مخاطر خاصة في حياة اللاجئين . وأضافت انه يبدو أن حماية المرأة من الاغتصاب ورعاية ضحايا الاغتصاب هما الجانب الذي يتعرضن لأكبر قدر من الامل بين مشاكل النساء اللاجئات . وأشارت الى ان النساء اللاجئات يتعرضن أيضا للاختطاف بهدف اكراههن على البغاء .

١١٠ - ولا حظت انه بينما يمكن للمفوضية أن تطالب بحماية اللاجئين من هذه المفسد ، فان وضع هذه المطالب موضع التنفيذ يستلزم أن تشملها الدول الاعضاء باهتمامها . وأضافت قائلة انه أمر بالغ الأهمية أن يتم تكييف بعض البرامج بحيث تكون موجهة للنساء أولا لا أخيرا ،

وبذلك تضمن للنساء وللفتيات اللاجئات مزيداً من الحماية ومن امكانية الحصول على امدادات الاغاثة ، فضلاً عن الخدمات الاجتماعية والصحية .

١١١ - وذكرت أن فرعا آخر من التقرير يتناول " تقديم المساعدة من أجل ايجاد حلول دائمة " وقالت ان الهدف النهائي لبرامج المساعدة الطويلة الأجل هو مساعدة اللاجئيين على أن يكفلوا أنفسهم بأنفسهم ومساعدتهم على الاندماج ، في اطار بيئتهم الجديدة .

١١٢ - واختتمت كلمتها بالتركيز على أن تنفيذ التوصيات سيكون مرهونا بالتعاون الأكيد بين سلطات الدول الاعضاء على جميع المستويات والمنظمات غير الحكومية ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين .

١١٣ - ولاحظت بعض الممثلات ، فيما تبع ذلك من مناقشات ، أن حالة النساء اللاجئات في بلدانهم تعكس الحالة التي وصفتها المراقبة عن مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وأن حكوماتهم تؤيد الحاجة الى ادراج هذا البند في جدول أعمال المؤتمر .

١١٤ - وأكدت عدد من الممثلات على احتياجات النساء اللاجئات اللاتي حصلن على الملجأ في بلدانهم ، وأكدت على أنه ينبغي للمؤتمر ألا يتناول فقط الحالة العامة للمرأة في جميع انحاء العالم بل أيضا حالتها في كل بلد على حدة من البلدان التي تتميز بظروف فريدة في نوعها .

١١٥ - وذكرت احدى الممثلات أن التدابير القصيرة الأجل والطويلة الأجل لمساعدة النساء اللاجئات على جانب من الأهمية وأنه ينبغي ايلاء اهتمام الى أن كثيرا من النساء اللاجئات يتعرضن لفقدان مركزهن في بلدان اللجوء ، ولذلك فان اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز اعتمادهن على النفس يعد على جانب من الأهمية . وشددت على ضرورة أن يدرج المؤتمر مسألة النساء اللاجئات في برنامج العمل ، على أساس مشروع تقوم باعداده مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين .

١١٦ - وذكرت احدى الممثلات أن من الأهمية بمكان ، اذا ما أريد لاعمال المؤتمر أن يكون لها ابلغ الأثر على الحكومات وعلى الامم المتحدة ، أن ينظر الى مشاكل النساء اللاجئات على انها بجلاء أحد جوانب مشاكل اللاجئين ككل لا كمجموعة مستقلة تماما من الاعتبارات .

١١٧ - وأعربت احدى المراقبات عن قلقها العميق ازاء انتشار اللاجئين في انحاء العالم وتزايد تعقد مشاكلهم . وشددت على ضرورة أن يوجه المؤتمر كل الاهتمام اللازم الى تلك المشكلة وأن يقدم جميع المساعدات الممكنة الى مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، الذي أثنت على جهوده الرامية الى التخفيف من نكبة اللاجئين .

١١٨ - وأوصت احدى الممثلات ببعض التدابير المحددة التي يمكن أن تتخذها المنظمات الدولية والحكومات التي توفر اللجوء للاجئين أو تعيد توطينهم ، وذلك بهدف تخفيف بعض الصعاب التي تصادفها النساء . وتشمل هذه التدابير اتباع سياسات حساسة للشم شامل الاسر ، توازن بين الاهتمامات الانسانية والعملية ؛ وتشجيع البلدان التي يمر اللاجئين في أراضيها أو مياهاها على فرض روادع محكمة على ارتكاب أعمال اللصوصية ضد اللاجئين ؛ واعداد برامج دعم خاصة للاناث " اللاتي لا مرافق لهن " والأسر التي ترأسها نساء أثناء المرور العابر أو اعادة التوطن .

وفضلاً عن هذا ، فقد يحتاج الأمر ، بعد إعادة التوطن ، الى ربط النساء اللاجئات ، لا سيما أولئك اللائي تفرقت أسرهن ، بشبكة رسمية لتقديم المشورة والارشاد والدعم .

١١٠ - وأدان المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية السياسات التي تنتهجها اسرائيل - لاجئين الفلسطينيين ، وقال انه بينما يحرم الفلسطينيون من الحقوق وهم يعيشون على أرضهم ، يمكن للشخص اليهودي من أى مكان في العالم أن يصبح مواطناً اسرائيلياً .

١٢٠ - وعلقت ممثلتان من بلدين يضمن اعدادا كبيرة من اللاجئين على النسبة العالية للغاية من النساء اللاجئات في بلديهما . ففي حالة واحدة يمثل البالغون من الرجال ٩ في المائة فقط من عدد اللاجئين ، وتتألف هذه النسبة في المقام الأول من المسنين والعجزة . وقالتا أن هناك حاجة ملحة في هذه الحالات الى برامج للمرأة تسمح بدمجها في بلد اللجوء وتدريبها أيضاً على إعادة التوطن .

٥٠٠ - آثار الاحتلال الاسرائيلي على المرأة الفلسطينية

داخل الاراضي المحتلة وخارجها

١٢١ - نظرت اللجنة في البند ٣ (هـ) من جدول أعمالها ، المعنون " الوثائق المقدمة من البند الجديد ١٠ من جدول الاعمال المؤقت [آثار الاحتلال الاسرائيلي على المرأة الفلسطينية داخل الاراضي المحتلة وخارجها] " ، في جلساتها من ٤٦ الى ٥٠ ، المعقودة في الفترة من ١٥ الى ١٧ نيسان / ابريل ١٩٨٠ . وكان معروضاً على اللجنة من أجل نظرها في هذا البند الفرعي تقرير بعنوان " آثار الاحتلال الاسرائيلي على المرأة الفلسطينية داخل وخارج الاراضي المحتلة : التدابير الخاصة لتقديم المساعدة الى المرأة الفلسطينية " . (A/CONF 94/14) أعدته اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا واعتمده الاجتماع التحضيري الاقليمي للمؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة ١٩٨٠ ، وهو الاجتماع الذي عقدته اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في دمشق في الفترة من ١٠ الى ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ .

١٢٢ - وذكرت الامينة العامة للمؤتمر ، في بيانها الاستهلالي ، ان اللجنة التحضيرية قررت في دورتها الثانية (A/CONF.94/PC/12) ، الفقرة (١٤) ان تدرج في وثائق الاستعراض والتقييم المعدة للمؤتمر مسألة الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الفلسطينية ، وعهدت الى الأمانة ، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، بمسؤولية اعداد تقرير عنوانه " التدابير الخاصة لتقديم المساعدة الى المرأة الفلسطينية " يقدم الى المؤتمر بعد أن تنظر فيه اللجنة التحضيرية في دورتها الثالثة .

١٢٣ - وأبلغت اللجنة أن اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا قامت ، في اجتماعها الاقليمي التحضيري بالنظر في تقريرين عن المرأة الفلسطينية وباعتمادهما ، احدهما تقرير بعنوان " التدابير الخاصة المقترحة لتقديم المساعدة الى المرأة الفلسطينية " وتقرير آخر بعنوان " الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الفلسطينية داخل وخارج الاراضي المحتلة " .

١٢٤ - وقالت انه بالاضافة الى ذلك قررت الجمعية العامة ، في القرار ٣٤ / ١٦٠ المؤرخ في ١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ ، ان تدرج في جدول الاعمال المؤقت للمؤتمر بنداً بعنوان :
" آثار الاحتلال الاسرائيلي على المرأة الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة وخارجها :

" (أ) استعراض الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الفلسطينية ؛

" (ب) تدابير خاصة لتقديم المساعدة للمرأة الفلسطينية داخل الاراضي المحتلة وخارجها " .

١٢٥ - وأوضحت انه وفقاً للمقررات سالفة الذكر سيعرض على المؤتمر ، بالاضافة الى التقرير الوارد في الوثيقة A/CONF.94/4 ، تقرير عن الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الفلسطينية من المزمع اصداره في الوثيقة A/CONF.94/21 .

١٢٦ - وأوضحت أن خطة العمل الاقليمية التي نظرت فيها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا واعتمدها قد غمّنت جزءاً خاصاً عن المرأة الفلسطينية ، وان البرامج الواردة في تلك الخطة معروضة على اللجنة في الوثيقة A/CONF.94/4 .

١٢٧ - وأوجز ممثل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، لدى عرض التقرير الوارد في الوثيقة A/CONF.94/4 ، الخطوط العريضة لمحتويات الوثيقتين اللتين اعتمدهما الاجتماع التحضيري الاقليمي .

١٢٨ - فالوثيقة الأولى المعنونة " آثار الاحتلال الاسرائيلي على المرأة الفلسطينية داخل وخارج الأراضي المحتلة : التدابير الخاصة لتقديم المساعدة الى المرأة الفلسطينية " ، تتألف من مقدمة تضم المبادئ العامة المتمثلة في الوحدة الجغرافية والسيادة الوطنية كما ينطبقان على الشعب الفلسطيني ؛ اما الفرع الذي يلي فيتناول وحدة الشعب الفلسطيني واحتياجاته ويؤكد على مختلف قرارات الأمم المتحدة التي ترمي الى تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني من أجل تلبية تلك الاحتياجات ، ويتناول الفرع الأخير مختلف مجالات المساعدة ويتضمن توصيات لتقديم المساعدة الى المرأة الفلسطينية .

١٢٩ - وذكر ممثل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا أن الوثيقة الثانية ، المعنونة " الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الفلسطينية داخل الاراضي المحتلة وخارجها " (والتي أصدرتها اللجنة بوصفها الوثيقة E/ECWA/SDHS/CONF.4/6/Rev.1 ، مقسمة الى أربعة فصول ، تبحث الخلفية التاريخية والحالة الديموغرافية والاحوال الاجتماعية والاقتصادية في الاراضي التي احتلت عام ١٩٤٨ والأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ وفي معسكرات اللاجئين ، فضلاً عن المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين التي تقدم المساعدة الى المرأة داخل الأراضي المحتلة وخارجها .

١٣٠ - وأوضح المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية ان حالة النفي والاحتلال العسكري الفريدة

التي تعيش المرأة الفلسطينية في ظلها ، وعدم وجود رقعة جغرافية للشعب الفلسطيني ليميش عليها كأمة ، أمران يجعلان من العسير جمع كدل البيانات اللازمة عن أحوال الشعب الفلسطيني الاجتماعية والاقتصادية .

١٣١ - وقال ان المرأة الفلسطينية في الأراضي التي احتلتها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ قد تعرضت للاعتقال والمحاكمة الفوريين ، وأن هناك أسرا تشتت شملها نتيجة ايداع الأزواج والاخوان في السجون فوجدت المرأة ان عليها ان تصبح معيلة لأسرتها .

١٣٢ - وقال ان التوصيات الواردة في التقرير الذي اعتمده اللجنة الاقتصادية لضربي آسيا (انلر A/CONF.94/4 ، هي توصيات هامة على وجه خاص للأسباب المذكورة ، وان الأهداف الثلاثة للمؤتمر - المساواة والتنمية والسلم - ستكون ذات فائدة كبيرة للمرأة الفلسطينية .

١٣٣ - وقال أيضا ان حالة الحرب المستمرة التي تشنها اسرائيل قد حملت النساء الفلسطينيات على أن يكرسن جهودهن ، جنباً الى جنب مع رجالهن ، لتأمين بقائهن على قيد الحياة كأولوية أولى ، بدلا عن توجيه جهودهن نحو اقامة المؤسسات التي تستطيع أن تقدم لهن حلولاً للمشاكل الخاصة التي تواجههن . بيد أن المرأة الفلسطينية ، وهي تشترك في الكفاح من أجل التحرير الوطني ، قد تمكنت من ايجاد وعي بمشاكلها كأمراة ، ومن اقامة منظمات وطنية للمرأة ضمن اطر منظمة التحرير الفلسطينية .

١٣٤ - وذكر ان المشكلة الأساسية التي تواجه المرأة الفلسطينية - بوصفها جزءاً لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني - تكمن في احتلال فلسطين من قبل اسرائيل ، وفي تشريد المرأة الفلسطينية عن ديارها وممتلكاتها . ومن ثم فانه لا يمكن معالجة المشاكل التي تواجه المرأة الفلسطينية على النحو الملائم الا بتمكين الشعب الفلسطيني من أن يمارس في سلم حقه في تقرير المصير والاستقلال في وطنه .

١٣٥ - وفي الختام ، قال ان الصهيونية ، التي ادانتها الجمعية العامة ووصفتها بأنها شكـل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري ، هي الأساس الأيديولوجي لنظام التمييز الذي رسخته اسرائيل وتمارسه ضد الفلسطينيين الذين لا يدينون بدين اليهود في فلسطين المحتلة .

١٣٦ - وأكدت عدة ممثلات من جديد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، وأيدن تدابير تقديم المساعدة الى المرأة الفلسطينية ، الموجزة في الوثيقة A/CONF.94/4 . وأشير أيضا الى الدور الذي يقوم به صندوق التبرعات لعقد الأمم المتحدة للمرأة في المساعدة في الجهود التي ترمي الى مساعدة المرأة الفلسطينية .

١٣٧ - وأدلت عدة ممثلات بتعليقات على مركز ومضمون وسند الوثيقة التي عمدت بصفة غير رسمية تحت الرمز E/ECWA/SDHS/CONF.4/6/Rev.1 ، وهي الوثيقة التي اقترح تقديمها الى المؤتمر بوصفها الوثيقة A/CONF.94/21 .

١٣٨ - وقالت احدى الممثلات أن سند الوثيقة المقترحة مشكوك في أمره . وازافت ان الاهتمام الرئيسي في الوثيقة المذكورة لا ينصب على حالة المرأة وانما على الحالة السياسية العامة ، وان عدة فروع من تلك الوثيقة غير مقبولة لوفدها .

١٣٩ - وأوضح المراقب عن اسرائيل أن الطريقة التي قدمت بها هذه الوثيقة الى اللجنة والمجلة التي تم بها ذلك لا تدلان الا على التآمر والتحايل على اجراءات الأمم المتحدة اللذين ابتليت بهما المنظمة في السنوات الأخيرة كلما وأيضا نذر في قضية من قضايا الشرق الاوسط .

١٤٠ - وتساءل عن كيف يستطيع انسان أن يدرج هذا التقرير في وثائق المؤتمر اذا كان ذلك التقرير لا يشكل جزءا من الوثائق المذكورة في جدول الأعمال المشروح للجنة التحضيرية . وقال ان هنالك عيبا آخر وهو أن هذه الوثيقة أعدتها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، التي سبق له أن فضح طبيعتها غير الديمقراطية والتمييزية .

١٤١ - وقال انه يشك بجدية في صحة الجزء التاريخي من الوثيقة ، بحجة انه تحريف لتاريخ الصهيونية ولا يتضمن أى اشارة الى حق اليهود في أرض اسرائيل وفي تقرير المصير . وأضاف أن الصهيونية اعادت الى الشعب اليهودى الحقوق التي تتمتع بها الشعوب الأخرى ، وان من السخف اثاره مسألة الصهيونية في التقرير المعني .

١٤٢ - وقال ان تقرير اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا لا يفلح ، في رأيه ، الحقيقة والواقع التاريخي فحسب ، وانما يشكل أيضا انتهاكا لأبسط قواعد السلوك الدولي . ففي الفصل الثالث من التقرير ، أشير الى " الأراضي التي احتلت في عام ١٩٤٨ " والى المواطنين الاسرائيليين العرب بوصفهم شعبا " مقهورا " . وهذا ليس مجرد تحريف للتاريخ ، وانما أيضا تدخل سافر في الشؤون الداخلية لاسرائيل ومحاولة لتحريش جزءا من مواطني اسرائيل على دولتهم . واحتج على تضمين هذا المفهوم وثيقة من الوثائق الرسمية للأمم المتحدة ، ورفض المنطوق الاساسي لذلك الفصل . وقال ان مواطني اسرائيل العرب ليسوا بشعب " مقهور " كما يحاول تقرير اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا ان يجعل المرء يعتقد في ذلك ، فهم يتمتعون بحق المواطنة التامة والقائمة على المساواة في دولة ديمقراطية .

١٤٣ - وفي الختام قال ان اللجنة تشهد مخطئا شائنا للانحراف بالأنشطة التحضيرية للمؤتمر ، بالسماح للدعاية العربية بأن تصبح القضية الرئيسية للمؤتمر ، وان اللجنة ستفقد الفرض الرئيسي من اجتماعها وستعرض المؤتمر للخطر بتفاضيها عن تلك الحقائق .

١٤٤ - وقالت احدى الممثلات انه يتضح من الطريقة التي قدم بها قرار الجمعية العامة ١٦٠/٣٤ في اللجنة الثالثة للجمعية العامة ، ان موضوع ذلك القرار انساني بحت ، وطليت وثيقة تصف الاحوال المعيشية الحالية للمرأة الفلسطينية بطريقة واضحة ومحددة . وأضافت ان كل التجارب تبين ان فصل القضايا السياسية والانسانية هو شرط مسبق لاتخاذ تدابير دولية في المجال الانساني . فاذا أريد اعداد توصيات مفيدة وفعالة بشأن التدابير الخاصة لتقديم المساعدة للمرأة ، فان على المؤتمر ان يقصر اهتمامه على الجانب الانساني لحالة المرأة الفلسطينية . وشددت على أن مناقشة الحالة السياسية للمرأة الفلسطينية مناقشة مستفيضة من المحتمل جدا أن تعصف بالمؤتمر . وكان من رأيها ان من الواضح ان مناقشة الحالة السياسية في الشرق الاوسط تقع خارج نطاق المؤتمر ، وقالت ان اجراء هذه المناقشة ينبغي أن يتم في الهيئات الملائمة في الأمم المتحدة ، كمجلس الأمن والجمعية العامة .

١٤٥ - وأعربت إحدى الممثلات عن رأي مؤداه أن الوثيقة التي أتيحت في الجلسة السابقة طويلة وتفصيلية وأن ابداء تعليقات على محتواها يتطلب اجراء دراسة اضافية واسعة النطاق. واستدركت قائلة انه يتنح من مطالعة سريعة للوثيقة المذكورة ان محتوياتها تثير مشاكل خطيرة لوفد ها : فما جاء فيها من وصف للأحداث التاريخية وحيد الجانب وقابل لعدة تفسيرات ، ولم تكـرس الا مكانا صغيرا للظروف المحددة للمرأة الفلسطينية .

١٤٦ - وقالت انها تعتقد أن اتخاذ تلك الوثيقة أساسا للمناقشة في المؤتمر سيؤدي الى جدول طويل ومرير بشأن الجذور التاريخية والمشاكل المعقدة في الشرق الأوسط ، وهي أمور من الأنايب معالجتها في محافل أخرى للأمم المتحدة . وقالت ان وفدها رغم أنه على استعداد لسائشة هذا البند في المؤتمر بطريقة تقوم على التعاطف والموضوعية والانسانية ، فانه يود تجنب النزج بالمؤتمر في مجادلات عدائية طنانة ، وحيث أن الوثيقة غير متوازنة ومثيرة للجدل العنيف ، فانها ستلهب المناقشة وستؤدي الى عكس النتائج التي يؤمل تحقيقها في المؤتمر .

١٤٧ - وقالت إحدى الممثلات انه يوجد على الأقل قدر معقول من الشك ازاء سند الوثيقة ، وأعربت عن اعتراض وفدها على اصدار تلك الوثيقة كوثيقة رسمية للمؤتمر . وقالت ان وثيقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا تتضمن عدة عناصر غير مقبولة لحكومتها .

١٤٨ - كما أبدت أسفها لكون الاهتمام الرئيسي في الوثيقة لا ينصب على حالة المرأة الفلسطينية وانما ينصب اساسا على الحالة السياسية العامة في الشرق الأوسط - وهي قضية ينبغي بحثها في الهيئات الملائمة في الامم المتحدة . وقالت ان وفدها يأسف أيضا لكونه لم يكن بالامكان الأخذ بنهج أكثر ايجابية وتوازنا في اعداد الوثيقة . وأضافت انها تخشى الا يؤدي النهج المتبع الى نجاح المؤتمر ، وأعربت عن تحفظات حكومتها بشأن محتويات الوثيقة .

١٤٦ - وكان من رأي أحد المراقبين أن الوثيقة E/ECWA/SDHS/CONF.4/6/Rev.1 ليست مقبولة في شكلها الحالي كوثيقة من وثائق المؤتمر ، وذلك للأسباب المبينة في الفقرتين ١٤٧ و ١٤٨ أعلاه .

١٥٠ - ولا حالت ممثلة أخرى أن جدول الأعمال المؤقت المشروح (A/CONF.94/FG.13/Rev.1) لا يتنم من اشارة الى الوثيقة A/CONF.94/21 . وأثارت تساؤلات حول سند الوثيقة ، ولا حظت انه في عين أن أمانة المؤتمر مسؤولة عن اعداد وثائق أخرى ، فانها لم تشترك في صياغة الوثيقة المذكورة . وأضافت انها وثيقة اعتمدها اجتماع حكومي دولي اقليمي ، وان من رأي وفدها انه ينبغي النظر اليها بهذه الصفة ولا يجوز ان تقدم للمؤتمر الا بوصفها وثيقة معلومات أساسية .

١٥١ - ولا حظت أيضا أن الوثيقة المذكورة هي الوثيقة الوحيدة التي أثارت صعوبات خطيرة في اللجنة التحضيرية ، وان مما يؤسف له للغاية أن مضمون الوثيقة مشير للجدل على نحو مقصود ، على خلاف الوثيقة A/CONF.94/4 ، التي يوجد لها سند واضح ، وهي وثيقة ملائمة لأهداف المؤتمر .

١٥٢ - بيد أن عددا من الممثلات أشار الى أن سند الوثيقة المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ١٦٠/٣٤ يشكل أساسا تشريعيًا كافيًا لاعداد الوثيقة للمؤتمر .

- ١٥٣ - وقال المراقب عن جامعة الدول العربية ان الوثيقة المدرجة في جدول الاعمال والمعنونة " آثار الاحتلال الاسرائيلي على المرأة الفلسطينية داخل الاراضي المحتلة وخارجها " . قد أعدت وفقا لما يتصل بالموضوع من قرارات .
- ١٥٤ - وقالت بعض الممثلات أن من المستحيل اقتراح تدابير خاصة لتقديم المساعدة الى المرأة الفلسطينية دون وجود تقرير يستعرض أوضاعها الاجتماعية الاقتصادية ، وان صياغة تدابير خاصة تستلزم أولا تقدير الاحتياجات .
- ١٥٥ - وأيدت المراقبة عن المؤتمر الوطني الافريقي الاقتراح المتعلق بالوثيقتين وعارضت الرأي القائل بضرورة اعتبار الوثيقة A/CONF.94/21 وثيقة معلومات أساسية . وبالإضافة الى ذلك اقترحت تعليق مناقشة الوثيقة المذكورة الى أن تتاح للجنة .
- ١٥٦ - وقالت احدى الممثلات ان مسألة المرأة الفلسطينية ينبغي دراستها في السياق الأوسع وهو الكفاح الذي يخوضه الشعب الفلسطيني الذي يناضل من أجل تقرير المصير ومناهضة الاحتلال . وأضافت انه لا يمكن ، فضلا عن ذلك ، تحسين ظروف المرأة الفلسطينية طالما ظل الشعب الفلسطيني يعاني من الاحتلال .
- ١٥٧ - وأعادت الأمانة العامة للمؤتمر ، ردا على أسئلة أثيرت ، تأكيد ما ذهبت اليه من أن الوثيقة المعنية اعتمدت من قبل هيئة حكومية دولية . وأبلغت اللجنة كذلك انه لا توجد سابقة تسمح للأمانة بتنقيح أو تعديل هذه الوثيقة . وأكدت ان تنقيح الوثيقة المذكورة لا يمكن اجراؤه الا من قبل هيئة حكومية دولية أخرى كاللجنة التحضيرية .
- ١٥٨ - وطلبت ممثلة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية فتوى قانونية بشأن مركز الوثيقة .
- ١٥٩ - بيد أن ممثلا آخر قال ان الصفة القانونية للوثيقة ثابتة تماما في قرار الجمعية العامة ذي الصلة بالموضوع والذي علي أساسه طلب من اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا أن تمد الوثيقة ، ولذلك فان من الأفضل أن يضمن تقرير اللجنة التحفظات التي أبدت بشأن الوثيقة المذكورة .
- ١٦٠ - وقالت الرئيسة ان التحفظات التي أثيرت فيما يتعلق بالخلفية التاريخية للوثيقة ، وبجوانبها المتعلقة بالمضمون ، ستضمن بكاملها في تقرير اللجنة .
- ١٦١ - ووفقا للمادة ٤٢ من النظام الداخلي للمؤتمر ، قررت الرئيسة أن تكـون الوثيقة E/ECWA/SDHS/CONF.4/6/Rev.1 وثيقة من وثائق المؤتمر .
- ١٦٢ - وأعاد احد الممثلين تأكيد موقف حكومته الذي مؤداه أن سند اعداد الوثيقة A/CONF.94/21 مشكوك فيه ، وقال ان من الضروري ان يتضمن التقرير كامل الآراء التي سبق ان أعرب عنها من أن يكون الموضوع الرئيسي للوثيقة انسانيا صرفا .
- ١٦٣ - وقالت ممثلة أخرى ان سند الوثيقة غير كاف وأعربت عن تحفظات بشأن قرار اعدادها كوثيقة تقدمها اللجنة الى المؤتمر .

١٦٤ - وقالت ممثلة أخرى انه ينبغي للجنة أن تدرس دراسة دقيقة جميع الوثائق قبل إحالتها الى المؤتمر . وأعربت أيضا عن أسفها لأن اللجنة لم تجر دراسة كافية للوثيقة A/CONF.94/21 قبل تقديمها الى المؤتمر .

١٦٥ - وأكد ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية موقف حكومته بشأن المشكلة الفلسطينية ، خاصة دعم حكومته للكفاح العادل الذي يخوضه للشعب الفلسطيني من أجل التحرير الوطني وتثريير المصير واقامة دولة وطنية مستقلة . وشدد على انه لا يمكن ادخال تحسين جذري على أحوال المرأة الفلسطينية الا بتسوية مشكلة الشرق الاوسط برمتها على أساس عادل . وأعرب عن اقتناع حكومته بأن قرار الجمعية العامة ١٦٠ / ٣٤ يشكل أساسا تشريعيًا كافيًا لاعداد التقرير المتعلق بالاحوال الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الفلسطينية ، وهو تقرير ينبغي تقديمه كوثيقة رسمية للمؤتمر في إطار عقد الأمم المتحدة للمرأة .

١٦٦ - وفي جلسة لاحقة ، أثارت ممثلة الولايات المتحدة الامريكية نقطة نظامية بشأن قرار الرئيسة اقتال باب المناقشة ، فقالت ان هذا القرار يناقض ، بل هو يتجاوز في رأيها ، السلطات المقررة بموجب المبدأ التقليدي لتوافق الآراء ، الذي تسير عليه أعمال اللجنة عادة . وقالت أن وفدنا يصر على الاستماع الى رأى المستشار القانوني قبل ان تتخذ اللجنة أى قرار بشأن مركز الوثيقة المعنية . وطلبت أن تكون الكلمة التي أدلت بها جزءًا من الوثائق الرسمية لأعمال اللجنة .

١٦٧ - وأوضح ممثل آخر انه وفقا للنظام الداخلي فانه لا يجوز للرئيسة ان تبت الا في النقاط النظامية .

١٦٨ - وفي هذه الجلسة ، وبعد أن أكدت ممثلة الولايات المتحدة انها لا تعارض في قرار الرئيسة ، أعلن ممثل السنغال انه لم تمد هنالك أى مشكلة . فالواقع أن رأى المستشار القانوني لم يمد له مبرر ، لانه رأى من المفروض أن يساعد الرئيسة في اتخاذ قرار بشأن مناقشة أقلل بابها بالفعل . وبالإضافة الى ذلك أعلن أن الاهتمام الرئيسي لممثلة الولايات المتحدة قد أخذته الرئيسة بالفعل في اعتبارها ، فقد طلبت في قرارها من المقرر ان يورد جميع الآراء التي أبدت خلال المناقشة .

١٦٩ - وفي أعقاب ما تقدم ، أوضح المستشار القانوني أن قرار الرئيسة لم يكن محل طعن وبالطالي اتخذت اللجنة قرارا مؤداه أن تعتبر الوثيقة المذكورة احدى وثائق المؤتمر . وذكر أن اللجنة وقد اتخذت هذا القرار ، فليس له أن يذكر للجنة ماذا كانت ستكون فتواه قبل اتخاذها لذلك القرار .

الاجراءات التي اتخذتها اللجنة

[انظر الفصل الأول ، الفقرة ٠٨]

واو - النظر في تقارير الاجتماعات الاقليمية والقطاعية

١٧٠ - نظرت اللجنة في البند ٤ من جدول أعمالها وعنوانه " النظر في تقارير الاجتماعات التحضيرية الاقليمية والقطاعية " في جلستها ٣٩ و ٤٠ المعقودتين يوم ٨ نيسان / ابريل ١٩٨٠ . وكانست الوثائق التالية معروضة على اللجنة عند نظر هذا البند :

- (أ) تقرير الحلقة الدراسية المعنية بمشاركة المرأة في التطور الاقتصادي لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا : الدور الاقتصادي للمرأة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا : تقرير أعدته اللجنة الاقتصادية لأوروبا (A/CONF.94/14) ؛
- (ب) تقرير الاجتماع التحضيري الاقليمي للمؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة ، الذي نظّمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، والمعقود في نيودلهي في الفترة من ٥ الى ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ (A/CONF.94/15) ؛
- (ج) تقرير الاجتماع التحضيري الاقليمي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية : تقرير المؤتمر الاقليمي الثاني عن ادماج المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ، المعقود في ماکوتوبغنزويلا في الفترة من ١٢ الى ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ (A/CONF.94/16) ؛
- (د) تقرير الاجتماع التحضيري الاقليمي للجنة الاقتصادية لافريقيا (المؤتمر الاقليمي الثاني لادماج المرأة في عطية التنمية) (A/CONF.94/17) ؛
- (هـ) تقرير الاجتماع التحضيري الاقليمي للجنة الاقتصادية لغربي آسيا : برنامج العمل الاقليمي لغربي آسيا للنصف الثاني من عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم ، ١٩٨١ - ١٩٨٥ (موجز) (A/CONF.94/18) ؛
- (و) تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بشأن دور المرأة في عطية التصنيع في البلدان النامية (A/CONF.94/BP/1) ؛

١٧١ - وقد قدمت الأمانة العامة للمؤتمر هذا البند باحاطة للجنة علما بأن الأعمال التحضيرية للمؤتمر قد دعما الى حد كبير عقد الاجتماعات التحضيرية الاقليمية . وذكرت أن هذه الاجتماعات قد عقدت برعاية اللجان الاقليمية ودمتها ماليا ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة . وأضافت أن هذه الاجتماعات حضرها عدد كبير من ممثلي الحكومات والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية .

١٧٢ - كما أوضحت الأمانة العامة أن الاجتماعات الاقليمية الخمسة أكدت ما تم احرازه من تقدم خلال النصف الأول من العقد في اضافة طابع التنظيم المؤسسي على اهتمامات المرأة واحتياجاتها داخل كل لجنة من اللجان الاقليمية . واذ كانت السبل المحددة التي يمكن بها خدمة المرأة تختلف من لجنة اقليمية الى أخرى ، فان الدول الأعضاء قد وجهت بمرضى عنايتها الى سبل تعزيز نشاط لجانها في مجال مركز المرأة والسبل التي تستطيع بها أن تسهم اسهاما كبيرا في الأعمال التحضيرية العامة للمؤتمر .

١٧٣ - وقد مت ممثلة اللجنة الاقتصادية لافريقيا تقريراً عن الاجتماع التحضيري الاقليمي الذي عقد في لوساكا في الفترة من ٣ الى ٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ . وقالت انه تبين في هذا الاجتماع حدوث تقدم كبير في التماونيات والتنمية الريفية وكثير من السجلات الأخرى ولكن لوحدها أنه لا يزال هناك نقص شديد في تدريب المرأة وفي تعليمها ونقص كبير في البيانات المتعلقة بالاسهامات الاقتصادية للمرأة . وأخافت أن التقاليد والقوانين العرفية ونقص التسهيلات الائتمانية تمثل عقبات هامة . وذكرت أن افريقيا بها أعلى نسبة لوفيات النساء وأعلى نسبة للخصوبة . كما أحاطت اللجنة علماً بأن الاجتماع التحضيري الاقليمي أدان ممارسة ختان الاناث ونحوه من الممارسات الضارة الأخرى .

١٧٤ - ومضت تقول ان بلدانا كثيرة انطلقت بأششطة موجهة نحو تحقيق أهداف خطة العمل العالمية وأنشأت أجهزة وطنية لهذا الغرض ، ولكن نقص البيانات جعل من الصعب رصد التقدم . وذكرت أن من النتائج الرئيسية التي توصل اليها الاجتماع أنه لا توجد علاقة مباشرة بين وضع المرأة واسهامها الاقتصادي في المجتمع .

١٧٥ - وقالت ان اجتماع لوساكا لاحظ أن توصيات خطة العمل العالمية التي وضعت في عام ١٩٧٥ مازالت سليمة ، ولكنه أوصى بوضع استراتيجيات جديدة ، فلم يعد ممكناً النظر الى المرأة كقضية منفصلة ، بل يجب النظر اليها باعتبارها مشاركة في كل قطاعات المجتمع ، لا سيما فيما يتعلق بالاستراتيجية الاقتصادية الدولية والنظام الاقتصادي الدولي الجديد . وذكرت أن الاجتماع أكد من جديد ضرورة انشاء أجهزة وطنية مناسبة وتميز هذه الأجهزة ، ورأى أنه ينبغي في ميدان التعليم أن يحل التخطيط الشامل محل التدابير التي تتخذ لمواجهة حالات بذاتها لزيادة الفرص التعليمية أمام المرأة . وأخافت أن الأمر يحتاج أيضاً الى بذل جهود لزيادة العمالة في المناطق الريفية . وذكرت أن توفير المياه المأمونة وبرامج التغذية وغيرها من التدابير الوقائية لها فيما بيد وأولوية أعلى من الأولوية الممنوحة لتوفير الخدمات الصحية ؛ والأمر يقتضي زيادة نشاط المرأة في عملية التخطيط السحي . وأوضحت ان ثمة حاجة مستمرة للبحث في مسألة المرأة كمنتج للطعام وأن الادوار الاقتصادية للمرأة تستحق الدراسة . وأشارت في النهاية الى أن الأمر يقتضي انشاء هيئات خاصة لاستعراض تنفيذ القوانين التي تنص على المساواة في المعاملة .

١٧٦ - وقالت ان المؤتمر اتخذ موقفاً قوياً حيث فيه الحكومات على قطع علاقاتها بنظم الحكم التي تمارس الفصل العنصري .

١٧٧ - وذكرت أن الاجتماع أشنى على أنشطة صندوق التبرعات لعقد الأمم المتحدة للمرأة وطلب الى الحكومات الافريقية الاسهام في هذا الصندوق .

١٧٨ - وقد م مثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تقريراً عن الاجتماع التحضيري الاقليمي الذي عقد في نيودلهي في الفترة من ٥ الى ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ . وقال انه قد عرض على الاجتماع عدد كبير من الورقات الوطنية التي تستعرض ما ظهر من اتجاهات بالنسبة الى وضع المرأة على مدى السنوات الخمس الماضية . وذكر أن من المسائل التي كانت محل اهتمام خاص مشاكل المرأة الريفية ؛ واستعرضت الأجهزة الوطنية المنشأة لتنفيذ المشاريع ؛ ودراسة التشريعات التي تؤثر على المرأة . وقال ان الاجتماع استعرض ما أحرز من تقدم بالنسبة الى الموضوعات الفرعية للمؤتمر العالمي وبالنسبة لمشكلة رصد تنفيذ المشاريع والبرامج .

١٧٦ - وأضاف أن المؤتمر أوصى بتمويل البرامج الخاصة بالمرأة من الميزانية العادية للأمم المتحدة .

١٨٠ - وذكر أنه وضعت في ميدان العمالة توصيات فيما يتعلق بالتصديق على الاتفاقيات القائمة وادماج المرأة في التخطيط الوطني ، والنهوض ببرامج التدريب المهني وغيرها من البرامج التدريبية ، وادخال التكنولوجيا الملائمة ، وتنمية مراكز خدمة المجتمع ، ووضع التدابير اللازمة لتيسير دخول المرأة ذات المسؤوليات العائلية الى الحياة الاقتصادية . وأضاف ان الاجتماع أوصى ، فيما يتعلق بالتعليم ، بوضع برامج لتشجيع الالتحاق بالبرامج التعليمية المتعددة التخصصات ، وتقليل عدد من ينقطعون عن مواصلة الدراسة ، والنهوض بتدريب المعلمين وتعليم الوالدين ، وادماج المرأة في خطط التنمية التعليمية . وذكر أن الاجتماع أوصى ، في المجال الصحي ، بتحسين الاحتمالات والبرامج الصحية على مستوى رسم السياسة العامة المتصلة بها بحيث تتضمن المرأة وذلك بهدف أن تشمل هذه الاحتمالات والبرامج أفقر النساء وأن تعمل على تحسين عطية التقييم . وذكر أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عقدت دورة عادية بعد الاجتماع التحضيري الاقليمي ، واتخذت قرارا يدعو الحكومات الى أن تضع المرأة في اعتبارها في جميع برامجها الانمائية . كما طلب القرار من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مضاعفة جهودها لادماج المرأة فيما تضعه اللجنة نفسها من البرامج الانمائية . وأوضح أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وضعت خطة لعقد مزيد من الاجتماعات مستقبلا ، على المستوى الاقليمي والمستوى دون الاقليمي ، لتناول القضايا والمشاكل المتعلقة بالمرأة . وقد تقرر عقد أول هذه الاجتماعات ، وهو اجتماع سيعقد على المستوى الاقليمي لبلدان المحيط الهادئ ، بعد المؤتمر العالمي الذي سيعقد في كوينهاغن .

١٨١ - وقد تمثولة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية تقريرا عن المؤتمر الاقليمي الثاني بشأن ادماج المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ، وهو المؤتمر الذي عقد في ماكوتو بنغزويلا في الفترة من ١٢ الى ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ ؛ وذكرت أن هذا المؤتمر كان أيضا بمثابة الاجتماع التحضيري الاقليمي في أمريكا اللاتينية للمؤتمر العالمي الذي سيعقد في كوينهاغن . وذكرت الممثلة أن الاجتماع قام بدراسة الأنشطة المضطلع بها خلال النصف الأول من عقد الأمم المتحدة للمرأة ، مع توجيه عناية خاصة الى الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة . وأضافت أن الاجتماع بحث ما تم احرازه من تقدم في الاستراتيجيات التي اعتمدت في خطة العمل الاقليمية ، وأوصى بأولويات واستراتيجيات أخرى ، وخاصة في مجالات الموضوعات الفرعية المتعلقة بالصحة والعمالة والتعليم ، وقام أيضا بدراسة مشاكل تمويل المشاريع وتنفيذها ووضع مشروع تقرير نهائي (A/CONF.94/16) يؤلف جزءا من وثائق الدورة الثالثة للجنة التحضيرية . وذكرت أن من بين الأفكار الأساسية التي ظهرت في الاجتماع ادراك العلاقة الوثيقة بين وضع المرأة ومشاكل التخلف ، وأهمية مشاركة المرأة في التنمية الوطنية وفي تغيير الهياكل الاقتصادية الوطنية والدولية ، وضرورة وجود الأجهزة الوطنية ، والنقوى الحالي في الموارد اللازمة لمثل هذه الأجهزة ، وأهمية بذل مزيد من الجهود لربط الأنشطة البرنامجية المتصلة بالمرأة بعملية التخطيط ، ودراسة مشكلة ضعف التنسيق بين البرامج في المنطقة .

١٨٢ - وذكرت أن من بين التوصيات التي وضعها الاجتماع توصيات تتعلق بالاستراتيجيات والاجراءات

المطلوبة في النصف الثاني من العقد ، وأهمية وضع أهداف كمية ، وبتقوية الأجهزة ذات الصلة واستخدام هذه الأجهزة في تغيير التشريعات الوطنية ، واتخاذ خطوات لتحسين التنسيق بين الأنشطة المتعلقة بالمرأة في المنطقة .

١٨٣ - وذكر ممثل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا أن هذه اللجنة قامت ، منذ المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة الذي عقد في المكسيك ، بإجراءات لزيادة الوعي وزيادة فهم أهمية المشاركة النسالة للمرأة في عملية التنمية . وقال ان مشاريع صندوق التبرعات زادت الى حد أصبح من المتعين معه تخصيص مؤلفين تتحمل تكلفتهم الميزانية العادية من أجل تنفيذ تلك المشاريع تنفيذاً فعالاً . وذكر أن ثمة في الوقت الحاضر ٢٠ مشروعاً تخطط لها أو تقوم بتنفيذها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وأنها أن خطة العمل لادماج المرأة في عملية التنمية تأخذ في الاعتبار الخصائص المميزة للمنطقة وتراثها الثقافي ، كما أنها تستفيد مما لدى البلدان الأعضاء من خطط وبرامج تؤكد على تنمية الموارد البشرية وعلى المساواة .

١٨٤ - وذكر أن الظروف التاريخية في المنطقة قد أوجدت احتياجات وأولويات خاصة تحاول اللجنة مواجهتها في تناولها لموضوعات التعليم والعمالة والمرأة الريفية والمرأة البدوية والوضع الخاص للمرأة الفلسطينية .

١٨٥ - كما قدم تقريراً عن اجتماع اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا الذي عقد بالتعاون مع مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية في عمان في حزيران / يونيه ١٩٧٨ ، وهو الاجتماع الذي اقرت فيه الخطة الإقليمية التي كانت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا قد وافقت عليها في دورتها السنوية الخامسة التي عقدت في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٨ . وأوضح أن خطة العمل الإقليمية تؤكد على أهمية تقييم الحالة في كل بلد وتوجه عناية الى التعاون الإقليمي والدولي .

١٨٦ - وذكر أن اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا قامت ، وفقاً للولاية الموكولة اليها من الجمعية العامة بشأن المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة ، بعقد اجتماع تحضيرى بشأن هذا المؤتمر في دمشق في الفترة من ١٠ الى ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ . وكان من بين بنود جدول الأعمال التي تناولها الاجتماع استعراض وتقييم التقدم المحرز والعقبات التي صودفت فيما يتعلق بدمج المرأة في عملية التنمية ؛ واستعراض تقرير اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بشأن أنشطتها ؛ والأعمال التحضيرية الخاصة بالمؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة ؛ وبرنامج العمل الخاص بالنصف الثاني من عقد الأمم المتحدة للمرأة ؛ ومسألة المرأة الفلسطينية .

١٨٧ - وضمنى قائلاً انه فيما يتعلق بمسألة المرأة الفلسطينية أعدت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وثيقتين ، أولاهما بعنوان " التدابير الخاصة لتقديم المساعدة الى المرأة الفلسطينية " ، وشمسي مسروضة على اللجنة بوصفها الوثيقة 94/4/CONF.94/4 ، والثانية بعنوان " الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة وخارجها " ، وهذه الوثيقة لم يتسن اعدادها في الوقت المناسب لتقدمها الى اللجنة ، وذلك بسبب بعض الصعوبات الفنية .

١٨٨ - وأعلنت ممثلة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) أن مجلس التنمية الصناعية أخذ منذ عام ١٩٧٥ يزيد تأكيده على ادماج الكامل للمرأة في عملية التصنيع وأكد عليه مؤخراً

المؤتمر العام الثالث لليونيد والذي عقد في شباط/فبراير ١٩٨٠ . وأشارت الى الاجتماع الذي نظّمته اليونيد و ، بشأن دور المرأة في عملية التصنيع في البلدان النامية ، وذكرت أن تقرير ذلك الاجتماع متاح للجنة التحضيرية بوصفه جزءاً من وثائق المعلومات الأساسية التي ستتمرن على المؤتمر العالمي . وأشارت في النهاية الى البيان الذي ألقته في الدورة الثامنة والعشرين للجنة مركز المرأة (١١) ، والذي قدمت فيه استعراضاً شاملاً لأنشطة اليونيد وفيما يتعلق بدمج المرأة في عملية التنمية .

(١١) للاطلاع على موجز هذا البيان ، أنظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٠ ، الملحق رقم ٥ (E/1980/15) ، الفصل الرابع ، الفقرة ١١٢ .

ثالثا - استعراض أية تقارير أخرى تحليلها الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين ولجنة مركز المرأة في دورتها الثامنة والعشرين

١٨٩ - نظرت اللجنة التحضيرية في البند ٥ من جدول الأعمال ، المعنون " استعراض أية تقارير أخرى محالة من الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين ولجنة مركز المرأة في دورتها الثامنة والعشرين " ، وذلك في جلستها ٥٠ و ٥١ اللتين عقدتهما يوم ١٢ نيسان /ابريل ١٩٨٠ . وكان معروضا على اللجنة ، فيما يتعلق بهذا البند ، تقرير الأمين العام بشأن اشراك المرأة وادماجها بصورة فعالة في عملية التنمية (A/35/62) ، وتقرير المقرر الخاص عن تأثير وسائل الاتصال الجماهيري على الادوار المتغيرة لكل من الرجل والمرأة (E/CN.6/627) ، وهو التقرير المحال اليها من لجنة مركز المرأة في دورتها الثامنة والعشرين .

١٩٠ - رقت مساعدة الأمين العام للتنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية في تقديمها لتقرير الأمين العام ان هذا التقرير اعد وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٤ / ٢٠٤ المؤرخ في ٢٠ شباط /فبراير ١٩٨٠ . وأشارت الى انه ينبغي بحث هذا التقرير مقرونا بتقرير قصير (A/34/531) قدم الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين . وأشارت الى ان الجمعية العامة رجحت من الأمين العام ، في الفقرة ٦ من قرارها ٣٣ / ٢٠٠ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ ، ان يقدم اليها في دورتها الرابعة والثلاثين تقريراً شاملاً عن اشراك المرأة وادماجها بصورة فعالة في عملية التنمية ، وذلك على أساس الدراسات المتعلقة بالتنمية التي تضطلع بها مختلف هيئات الأمم المتحدة .

١٩١ - وذكرت أنه بسبب العدد غير الكافي من الدراسات التي أرسلت ، قدم الأمين العام الى الجمعية العامة في تلك الدورة تقريراً قصيراً بدلاً من التقرير الشامل . وأضافت انه تقرر ، على الرغم من ذلك ، اعداد تقرير شامل يوجه انتباه اللجنة التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة واللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي الى الدراسات ذات الصلة وما توصلت اليه هذه الدراسات من نتائج .

١٩٢ - وذكرت مساعدة الأمين العام ان التقرير هو استعراض للتقدم الذي احرز خلال العقد من وجهة نظر مؤسسات الأمم المتحدة . وأضافت أنه يتضمن تقييماً لتأثير السياسات التي تستهدف اشراك المرأة وادماجها بصورة فعالة في عملية التنمية ، وتحليلاً لطرق تعزيز هذه السياسات . كما أكدت على ان التقرير يركز بوجه خاص على الموضوعات الفرعية التي اقترت كموضوعات يبحثها المؤتمر العالمي وهي : العمالة ، والصحة ، والتعليم .

١٩٣ - وأعربت احدى الممثلات عن تقديرها للتقرير الخاص بشارك المرأة وادماجها بصورة فعالة في عملية التنمية وللبيان الذي ألقته مساعدة الأمين العام للتنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية . كما تحدثت عن الأنشطة التي يضطلع بها في بلدها لتحسين مركز المرأة .

الاجراءات التي اتخذتها اللجنة

[انظر الفصل الأول ، الفقرة ١٠]

رابعا - المسائل المعلقة فيما يتصل بتنظيم المؤتمر وأنشطة
اخرى تتعلق بالأعمال التحضيرية للمؤتمر

١٩٤ - في الجلسة ٢٤ أدلت ممثلة أمانة المؤتمر ببيان حول بعض المسائل المعلقة فيما يتصل بتنظيم المؤتمر وأنشطة اخرى تتعلق بالأعمال التحضيرية للمؤتمر . وقد عمم البيان بعد ذلك في الوثيقة
• A/CONF.94/PC.18

١٩٥ - فيما يتعلق بمسألة احالة البنود الى لجنتي المؤتمر الرئيسيتين اقترح عدد قليل من الممثلات أن تتناول احدى اللجنتين بندي جدول الأعمال ٨ ، و ٩ (أ) ، و (ب) ، وأن تتناول اللجنة الاخرى البنود ٧ ، و ١٠ ، و ٩ (ج) .

١٩٦ - وذكر عدد من الممثلات أن رأيهن هو أنه ينبغي احالة البنود المتعلقة بالاستعراض وبرنامج العمل على الصعيد الوطني الى اللجنة الاولى بينما تخصص للجنة الثانية تلك البنود التي تعالج الاستعراض وبرنامج العمل على الصعيد الدولي . ووفقا لذلك تحال البنود ٧ (أ) ، و ٨ (أ) ، و ١٠ (أ) الى اللجنة الاولى ، بينما تحال البنود ٩ (ب) ، و ٩ (ج) ، و ٧ (ب) ، و ١٠ (ب) الى اللجنة الثانية . وقررت اللجنة أن توصي باحالة البنود المذكورة الى المؤتمر على النحو المشار اليه وطلبت من أمانة المؤتمر وضع جدول زمني مقترح للمؤتمر على ضوء ذلك المقرر .

١٩٧ - وسجل أحد الممثلين ، باسم مجموعة دول اوربا الغربية ودول اخرى في اللجنة التحضيرية ، تحفظات حول توصية اللجنة فيما يتعلق بتنظيم أعمال اللجنتين في المؤتمر . وذكر أن مجموعته تحتفظ بحقها في النظر في اقتراحات اخرى في المؤتمر .

١٩٨ - وفيما يتعلق بعدد نواب رئيسة المؤتمر والتوزيع الجغرافي للمقاعد في مكتب المؤتمر اقترح عدد من الوفود اتباع ما جرى في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية .

١٩٩ - وأشار الناطق باسم المجموعة الأفريقية الى أن مجموعته تتألف من ٤٦ دولة وأنه يتمين بالتالي أن تنال ، في حدود ذلك التوزيع ، ثمانية مقاعد على الأقل .

٢٠٠ - واحتفظت ممثلة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية كما احتفظ ممثل باكستان بموقفي حكومتيهما بشأن الاقتراح .

٢٠١ - وفيما يتعلق بالاقتراح الراي الى أن يخصص لكل مجموعة اقليمية منصب من المناصب الرئيسية الخمسة في مكتب المؤتمر ، ألا وهي منصب الرئيس ، ومنصب المقرر العام ، ومنصب رئيسي اللجنتين الرئيسيتين ، ومنصب رئيس لجنة وثائق التفويض ، أشارت احدى الممثلات الى أنه في حالة اعتماد ذلك الاقتراح فإنه يلزم ادخال تعديلات على النظام الداخلي المؤقت واقترحت أن تأذن اللجنة التحضيرية لأمانة المؤتمر بتعديل النظام وفقا لذلك .

٢٠٢ - ولاحظت اللجنة أن النظام الداخلي المؤقت يقضي بأن يتألف مكتب كل لجنة من اللجنتين الرئيسيتين من خمسة مناصب هي : الرئيس ، وثلاثة نواب للرئيس ، ومقرر ، واقترحت بأن توصي اللجنة بأن تمثل كل مجموعة اقليمية في المكتبين المذكورين .

٢٠٣ - وفيما يتعلق بالطلب الذي من المنتظر استلامه من المجلس الاقتصادي والاجتماعي باقامة احتفال أثناء انعقاد المؤتمر للتوقيع على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، طلب من أمانة المؤتمر أن تقوم باتخاذ الترتيبات اللازمة وبإبلاغ جميع الحكومات التي لم توقع حتى الآن على الاتفاقية بفرصة التوقيع عليها في كوبنهاغن . وأشار الى ضرورة اجراء الاحتفال في الأيام الاولى من المؤتمر ، واتخاذ الترتيبات اللازمة لاقامة احتفال ثان اذا دعت الضرورة لذلك .

الاجراءات التي اتخذتها اللجنة

[انظر الفصل الأول ، الفقرات ١١ الى ١٧]

خامسا - اعتماد تقرير اللجنة التحضيرية عن
دورتها الثالثة

٢٠٤ - في الجلستين ٥٢ ، و ٥٥ المعقودتين في ١٧ ، و ١٨ نيسان / ابريل ، ١٩٨٠ ، عرضت المقررة مشروع تقرير اللجنة التحضيرية عن دورتها الثالثة (A/CONF.94/PC/L.26 ، و Add.1-9) وفي الجلستين ذاتيهما اعتمدت اللجنة مشروع التقرير بالصيغة التي عدلت واستكملت أثناء النقاش .

سادسا - تنظيم الدورة الثالثة

افتتاح الدورة ومدتها

- ٢٠٥ - عقدت اللجنة التحضيرية دورتها الثالثة في مقر الأمم المتحدة في الفترة الممتدة من ٧ إلى ١٨ نيسان/ابريل ١٩٨٠. وعقدت اللجنة ١٩ جلسة (الجلسات ٣٧ إلى ٥٥).
- ٢٠٦ - وافتتحت الدورة الأمانة العامة للمؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام، التي أدلت ببيان .

الحضور

- ٢٠٧ - كانت الدول التالية الأعضاء في اللجنة التحضيرية ممثلة في الدورة : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، استراليا ، اوفندا ، ايران ، باكستان ، البرازيل ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، السنغال ، الفلبين ، فنزويلا ، كوبا ، مدفشر ، مصر ، المكسيك ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، النيجر ، نيجيريا ، الهند ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، يوغوسلافيا . كما حضر الدورة مراقبون عن دول اخرى أعضاء في الأمم المتحدة ، ودول غير أعضاء في الأمم المتحدة ، وممثلون عن هيئات منظومة الأمم المتحدة ، ومنظمات حكومية دولية ، وحركات تحرير وطني ، ومنظمات غير حكومية . هذا ويتضمن المرفق الثالث أدناه قائمة كاملة بأسماء الحاضرين .

انتخاب أعضاء المكتب

- ٢٠٨ - عملا بالمقرر المتخذ في الجلسة ١٩ المعقودة في ٢٧ آب/اغسطس ١٩٧٩ بأن يواصل أعضاء مكتب الدورة الاولى شغل مناصبهم طيلة فترة التحضير للمؤتمر، أعادت اللجنة التحضيرية ، في جلستها ٣٧ المعقودة في ٧ نيسان/ابريل ١٩٨٠ ، انتخاب أعضاء المكتب التالية أسماؤهم بالتركية :

الرئيسة : السيدة ميمونة كين (السنغال)

نائبات الرئيسة : البروفسيرة هلغا هورتس (الجمهورية الديمقراطية الالمانية)

السيدة لايتيتيا فان دن آسوم (هولندا)

السيدة سيلفيا ألبو (فنزويلا)

المقرررة : السيدة نيرمالا يوش (الهند)

لقرار جدول الأعمال

٢٠٩ - في الجلسة ذاتها نظرت اللجنة التحضيرية في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة الوارد في الوثيقة A/CONF.94/PC/13/Rev.1 ، و Add.1 ، وأقرته بالصيغة التي نقح بها شفويًا (انظر : A/CONF.94/PC/17) .

تنظيم أعمال الدورة

٢١٠ - في الجلسة ٣٨ المعقودة في ٧ نيسان / ابريل ١٩٨٠ وافقت اللجنة التحضيرية على تنظيم أعمال الدورة على النحو المقترح في مذكرة أعدتها أمانة المؤتمر (A/CONF.94/PC/L.25) .

الوثائق

٢١١ - يتضمن المرفق الثاني أدناه قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة التحضيرية في دورتها الثالثة .

المشاورات مع المنظمات غير الحكومية

٢١٢ - يتضمن المرفق الثالث قائمة بأسماء المنظمات غير الحكومية التي حضرت الدورة .

المرفق الأول

الحضور

الأعضاء

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، استراليا ، اوفندا ، ايران ، باكستان ، البرازيل ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، السنغال ، الفلبين ، فنزويلا ، كوبا ، مدقشقر ، مصر ، المكسيك ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، النيجر ، نيجيريا ، الهند ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان ، يوفوسلافيا .

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي مثلها مراقبون :

اسرائيل ، اوروفواى ، البرتغال ، بلجيكا ، بلغاريا ، بنن ، بولندا ، ترينيداد وتوباغو ، جامايكا ، الدانرك ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، السويد ، شيلي ، الصومال ، الصين ، غيانا ، فرنسا ، فنلندا ، كندا ، كولومبيا ، كينيا ، ليسوتو ، النمسا ، نيوزيلندا ، اليونان .

الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة التي مثلها مراقبون :

الكرسي الرسولي .

الأمانة العامة للأمم المتحدة

ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، ادارة التعاون التقني لأفراض التنمية ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

هيئات الأمم المتحدة

مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، منظمة الأمم المتحدة للتربية الصناعية .

مجالس الأمم المتحدة ولجانها

اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى .

الوكالات المتخصصة

منظمة العمل الدولية ، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، منظمة الصحة العالمية ، البنك الدولي .

المنظمات الحكومية الدولية التي مثلها مراقبون

لجنة البلدان الأمريكية المعنية بالمرأة والتابعة لمنظمة الدول الأمريكية ، جامعة الدول العربية ، منظمة الوحدة الأفريقية .

حركات التحرير الوطني التي مثلها مراقبون

المؤتمر القومي الأفريقي ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مؤتمر الوند وبين الأفريقيين لآزانيا (جنوب افريقيا) .

المنظمات غير الحكومية

الفئة الأولى : الاتحاد الدولي للمرأة ، والاتحاد الدولي للنقابات الحرة ، والاتحاد الدولي للنساء العاملات في التجارة والمهن الفنية ، والاتحاد الديمقراطي الدولي للمرأة .

الفئة الثانية : مؤتمر المرأة لعموم الهند ، والطائفة البهائية الدولية ، واتحاد القديسة جوان الدولي ، وسورويتيميست انترناشونال ، والمنظمة الصهيونية الدولية للمرأة ، والرابطة العمالية للمرشدات والكشافات ، والاتحاد العالمي لروابط النساء الكاثوليكيات ، والاتحاد العالمي لروابط الشابات المسيحيات .

الجدول : الجمعية الدولية لتنمية المجتمع .

المرفق الثاني

جدول أعمال الدورة الثالثة

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب
- ٢ - لإقرار جدول الأعمال
- ٣ - استعراض التقارير الموضوعية عن البنود ٧ ، و ٨ ، و ٩ ، و ١٠ من جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر :
 - (أ) الوثائق المقدمة في اطار البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر
 - (ب) الوثائق المقدمة في اطار البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر
 - (ج) الوثائق المقدمة في اطار البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر
 - (د) الوثائق المقدمة بخصوص البند الفرعي الجديد في اطار البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر
 - (هـ) الوثائق المقدمة في اطار البند ١٠ الجديد من جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر
- ٤ - النظر في تقارير الاجتماعات التحضيرية على الصعيدين الاقليمي والقطاعي
- ٥ - استعراض أية تقارير اخرى محالة من الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين ومن لجنة مركز المرأة في دورتها الثامنة والعشرين
- ٦ - المسائل المعلقة فيما يتصل بتنظيم المؤتمر وأنشطة اخرى تتعلق بالأعمال التحضيرية للمؤتمر
- ٧ - اعتماد تقرير اللجنة التحضيرية

المرفق الثالث

قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة التحضيرية في دورتها الثالثة

<u>العنوان</u>	<u>بند جدول الأعمال</u>	<u>الرمز</u>
اشراك المرأة وادماجها بصورة فعالة في عملية التنمية : تقرير الأمين العام	٥	A/35/32
آثار الاحتلال الاسرائيلي على المرأة الفلسطينية داخل وخارج الأراضي المحتلة : التدابير الخاصة لتقديم المساعدة الى المرأة الفلسطينية : التقرير الذي اعتمده الاجتماع التحضيري الاقليمي للجنة الاقتصادية لغربي آسيا : مذكرة من الأمانة العامة	٣ (هـ)	A/CONF.94/4
دور المرأة في النضال من أجل التحرير في زيمبابوي ، وناميبيا وجنوب افريقيا : تقرير الأمين العام	٣ (أ)	A/CONF.94/5
تدابير لمساعدة المرأة في الجنوب الافريقي: تقرير الأمين العام	٣ (أ)	Add.1 و A/CONF.94/6
آثار الفصل العنصري على مركز المرأة في الجنوب الافريقي : تقرير الأمين العام	٣ (أ)	A/CONF.94/7
استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل العالمية - العمالة : تقرير الأمين العام	٣ (ب)	A/CONF.94/8
استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل العالمية - الصحة : تقرير الأمين العام	٣ (ب)	A/CONF.94/9
استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل العالمية - التعليم : تقرير الأمين العام	٣ (ب)	A/CONF.94/10
استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل العالمية - الاجهزة والتشريعات الوطنية : تقرير الأمين العام	٣ (ب)	A/CONF.94/11

المرفق الثالث (تابع)

العنوان	بند جدول الأعمال	الرمز
استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل العالمية - التخطيط الوطني : مذكرة من الأمين العام	٣ (ب)	A/CONF.94/12
تقرير الحلقة الدراسية المعنية بمشاركة المرأة في التطور الاقتصادي لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا : الدور الاقتصادي للمرأة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا : التقرير الذي أعدته اللجنة الاقتصادية لأوروبا	٤	A/CONF.94/14
تقرير الاجتماع التحضيري الاقليمي للمؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة ، الذي نظمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، والمعقود في نيودلهي في الفترة من ٥ الى ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩	٤	A/CONF.94/15
تقرير الاجتماع التحضيري الاقليمي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية : تقرير المؤتمر الاقليمي الثاني لدمج المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ، المعقود في ماركوتو ، فنزويلا ، في الفترة من ١٢ الى ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩	٤	A/CONF.94/16
تقرير الاجتماع التحضيري الاقليمي للجنة الاقتصادية لأفريقيا (المؤتمر الاقليمي الثاني لدمج المرأة في عملية التنمية)	٤	A/CONF.94/17
تقرير الاجتماع التحضيري الاقليمي للجنة الاقتصادية لغربي آسيا : برنامج العمل الاقليمي لغربي آسيا للنصف الثاني من عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام ، ١٩٨١-١٩٨٥ (موجز)	٤	A/CONF.94/1٨

المرفق الثالث (تابع)

<u>العنوان</u>	<u>بند جدول الأعمال</u>	<u>الرمز</u>
التوصيات المتصلة بالمرأة والتنمية والمنبثقة عن المؤتمرات التي عقدت برعاية الأمم المتحدة أو وكالاتها المتخصصة : تقرير الأمين العام	٣ (ج)	A/CONF.94/19
استعراض أنشطة الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة الهادفة لتحقيق أهداف عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام : تقرير الأمين العام	٣ (ب)	Cerr.1 ، A/CONF.94/20 (بالعربية فقط)
تقرير مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية عن دور المرأة في التصنيع في البلدان النامية	٤	A/CONF.94/BF/1
جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة	٢	Add.1 ، A/CONF.94/TC/13/Rev.1
مشروع برنامج العمل للنصف الثاني من عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام : تقرير الأمين العام	٣ (ج)	A/CONF.94/TC.14
حالة اللاجئات في جميع أنحاء العالم : مذكرة من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين	٣ (د)	A/CONF.94/TC.15
المسائل التنظيمية المتعلقة بالأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي لمقعد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام : مذكرة من الأمين العام	٦	A/CONF.94/TC.16
جدول الأعمال كما أقر في الجلسة ٣٧ المعقودة يوم الاثنين ٧ نيسان / أبريل ١٩٨٠	٢	A/CONF.94/TC.17
البيان الذي القاه ممثل أمانة المؤتمر في اللجنة ٤٢ المعقودة في ٩ نيسان / أبريل ١٩٨٠	٦	A/CONF.94/TC.18

المرفق الثالث (تابع)

<u>العنوان</u>	<u>بند جدول الأعمال</u>	<u>الرموز</u>
تنظيم أعمال الدورة : مذكرة من الأمانة العامة	٢	A/CONF.94/TC/L.25
مشروع تقرير اللجنة التحضيرية عن دورتها الثالثة	٧	Add.1-9 ، A/CONF.94/TC/L.26
استراليا ، باكستان ، الفلبين : مشروع فرع يقترح ادخاله في الجزء الثاني من مشروع برنامج العمل ، المتعلق بالتدابير التي ستتخذ على الصعيدين الاقليمي والدولي	٣ (ج)	A/CONF.94/TC/L.27
تقرير لجنة مركز المرأة عن دورتها الثامنة والعشرين (الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٠ ، الملحق رقم ٥)	٣ (ج) ٥ و	E/1980/15
مشروع برنامج العمل للنصف الثاني من عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم : تقرير الأمين العام	٣ (ج)	E/CN.6/623
التدابير التي اتخذت استفاداً للمؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم : تقرير الأمين العام	٦	E/CN.6/625
تأثير وسائل الاعلام الجماهيرى على المواقف المتعلقة بأدوار النساء والرجال في المجتمع المعاصر : تقرير المقررة الخاصة ، الدكتورة ازميرالدا اربوليدا كونياس	٥	E/CN.6/627
استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل العالمية : المشاركة السياسية ، والتعاون الدولي ، وتعزيز السلم الدولي : تقرير الأمين العام	٣ (ب)	E/CN.6/636